أثر الانقلابات العسكرية على عملية صنع السياسة العامة في تركيا (محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦ انموذجاً)

م. علي سفيان عبد الله
جامعة تكريت / كلية القانون

Making Process The Impact of Military Coups on the Public Policy in Türkiye(The July 2016 coup attempt as an example)

M. Ali Sufyan Abdullah
Tikrit University / College of Law

المستخلص: سعت الدراسة الحالية لبيان مفهوم السياسة العامة وخصائصها والمراحل التي تمر فيها لتتحول من خطط وبرامج موضوعة على أجندة الحكومة الى واقع ملموس يستشعرها المواطنين وتنعكس حسب مخرجاتها سلباً او ايجاباً على استقرار النظام السياسي وديمومته، وتعتبر تركيا واحدة من الدول التي شهدت فيها عملية صنع السياسة العامة تحولات كبيرة نتيجة لتدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لذا فأنها تعد نموذج مهمة لبيان فكرة الدراسة الحالية في تأثير الانقلابات العسكرية على هذه العملية وتوجهاتها وابرز الفاعلين فيها، وكونها عملية تكاملية تشترك في صناعتها مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فقد تناولت الدراسة ابرز الفاعلين في عملية صنع السياسة العامة التركية، ولبيان الفكرة الأساسية من الدراسة في تأثير التحولات السياسية نتيجة للمحاولات الانقلابية التي قامت بها المؤسسة العسكرية على عملية صنع السياسة العامة في تركيا، فقد تناولت الدراسة ثلاث مراحل مهما، المرحلة الأولى امتدت منذ اعلان قيام الدولة التركية حتى وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في البلاد، اما المرحلة الثانية فقد امتدت من العام ٢٠٠٢ وهو العام الذي شكل فيه حزب العدالة والتنمية اول حكوماته حتى قيام المحاولة الانقلابية في صيف العام ٢٠١٦، اما المرحلة الثالثة فقد امتدت منذ قيام المحاولة الانقلابية حتى وقتنا الحاضر. **الكلمات الافتتاحية:** صنع السياسة العامة، الانقلابات العسكرية، حزب العدالة والتنمية، المؤسسة العسكرية، تركيا.

Abstract: The current study sought to clarify the concept of public policy, its characteristics, and the stages it goes through to transform from plans and programs placed on the government's agenda into a tangible reality that citizens sense and that is reflected, according to its outcomes, negatively or positively on the stability and sustainability of the political system. Turkey is considered one of the countries in which the public policy-making process has witnessed major transformations as a result of the military establishment's interventions in political life. impact of military coups on this process, its orientations, and the most prominent actors in it. Since it is an integrative process in which various official and unofficial institutions participate in its creation, the study addressed the most prominent actors in the Turkish public policy-making process. To clarify the basic idea of the study on the impact of political transformations as a result of the coup attempts carried out by the military establishment on the public policy-making process in Turkey, the study addressed three important stages. The first stage extended from the declaration of the establishment of the Turkish state until the Justice and Development Party came to power in the country. As for the second stage, it extended from the year 2002, the year in which the Justice and Development Party formed its first government, until the coup attempt in the summer of the year. 2016, while the third stage extended from the coup attempt until the present time.**Key words:** Public Policy Making, Military Coups, Justice and Development Party, Military Institution, Türkiye.

المقدمة

تتميز عملية صنع السياسة العامة بكونها عملية سياسية في المقام الأول، يتبناها النظام السياسي في دولة ما لتحقيق اهداف ورغبات أبناء شعبهم، كما تتسم عملية صنع السياسة العامة بالتنوع والشمولية والتغلغل في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الا ان عملية صنعها وتنفيذها تتباين من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي القائم في الدولة، ودور الفواعل الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صناعتها، وقد لعبت المؤسسة العسكرية التركية دوراً مهماً في هذه العملية منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وإعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال اتاتورك، وعلى الرغم من الطابع المؤسسي الذي قامت عليه الدولة التركية الا ان المؤسسة العسكرية بقية هي الاعب الأقوى في الحياة السياسية وفي عملية صنع السياسة العامة حتى وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في البلاد عام ٢٠٠٢، لتولد حالة من الصراع والتنافس بين الطرفين ألقت بانعكاساتها على تحولات كبرى في عملية صنع السياسة العامة والفاعلين فيها وتوجهاتها، اذ اعتمد حزب العدالة والتنمية في مواجهة نفوذ المؤسسة العسكرية على أسلوب المناورة الداخلية من خلال اعتماده على النجاحات الاقتصادية وإعطاء بعض الأقليات مساحة اكبر من الحقوق والحريات علاوة على تعزيز مكانة تركيا الخارجية، اما المؤسسة العسكرية فقد اعتمدت في تدخلها على الاليات الدستورية والقانونية والعرف السائد بكونها حامية العلمانية والمبادئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية، الا ان قيام المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٦ تموز ٢٠١٦، قد أحدثت تحولات جذرية في السياسة العامة التركية نتيجة اتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات السياسية والدستورية والقانونية والأمنية استهدفت بالدرجة الأساس تعزيز سلطة الرئيس اردوغان وابعاد المؤسسة العسكرية عن المشهد السياسي عموماً وعن عملية صنع السياسة العامة في البلاد على وجه الخصوص.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في بيان عملية صنع السياسة العامة في تركيا والأطراف الرسمية وغير الرسمية الفاعلة فيها، وعلى وجه الخصوص المؤسسة العسكرية ومدى قوة هذا

الدور عبر المراحل التاريخية المختلفة منذ اعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣ حتى قيام المحاولة الانقلابية في العام ٢٠١٦ وماتلاها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبيان الأساليب والاليات التي تبنتها الحكومة لتعزيز سلطتها المدنية على حساب قوة ونفوذ السلطة العسكرية الممتدة لسنوات طويلة من تاريخ الدولة التركية.

أهداف البحث: تمكن أهمية البحث في عدة اهداف رئيسية:

١. بيان ماهية السياسة العامة وخصائصها ومراحل صنعها ضمن الإطار النظري في هذا البحث.

٢. بيان أسباب المحاولة الانقلابية في ١٦ تموز ٢٠١٦، واحداثها المتسارعة وصولاً لأسباب فشلها.

٣. التعرف على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة في تركيا، من خلال التطرق لكل مؤسسة من هذه المؤسسات على حده، وبيان مدى تأثيرها على صانع السياسات العامة.

٤. بيان الاليات السياسية والقانونية التي تبنتها المؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية وعملية صنع السياسة العامة على وجه الخصوص.

٥. بيان دور حزب العدالة والتنمية في التعامل مع المؤسسة العسكرية منذ تولي الحزب سدة الحكم في العام ٢٠٠٢ وحتى وقتنا الحاضر.

٦. بيان مدى تطابق وتباين السياسات العامة الموضوعة من قبل الحكومات التركية المتعاقبة وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى تأثير المحاولة الانقلابية على صانع هذه السياسات والفاعلين فيها.

إشكالية البحث: يشكل تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة العامة ظاهرة تاريخية– جدلية، اذ ان تعقد وتشابك الصلاحيات مابين المؤسستين السياسية (المدنية)

والمؤسسة العسكرية قد ولد صراع سياسي انعكس سلباً على صانع السياسة العامة، وكأنما للمؤسسة السياسية خطوط حمراء لايمكن تجاوزها، وفي حال تجاوزها تضطر المؤسسة العسكرية الى التدخل لاعادة الأمور لسابق عهدها الامر الذي يفسر كثرة الانقلابات العسكرية في تركيا.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المؤسسة العسكرية كانت الفاعل الأقوى في الحياة السياسية عموماً وفي عملية صنع السياسة العامة خصوصاً منذ قيام الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣، وحتى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا والذي عمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية في مختلف المجالات، الا ان المحاولة الانقلابية في١٦ تموز ٢٠١٦ ساهمت في احداث تغيرات في توجهات السياسة العامة التركية ومستوى الفاعلين فيها وعلى وجه الخصوص المؤسسة العسكرية و تحجيم دورها الى ادنى حد ممكن ليضع الرئيس اردوغان وحكومته حداً لتدخلاتها في حياة السياسية التركية .

منهجية البحث: عادة ما تتسم المواضيع التي تتناول دراسة حقل السياسات العامة بتعدد المناهج العلمية المستخدمة في دراستها، وينظر الى هذه المناهج من زاوية تكاملية حيث يساعد كل منهج من هذه المناهج على فهم الأبعاد المختلفة للسياسات العامة ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنعها، ولأجل التحقق من صحة الفرضية فقد اعتمد البحث جملة من المناهج العلمية الرئيسية بدءً من المنهج التاريخي الذي ساعدنا لبيان نشأة المؤسسة العسكرية وابرز الانقلابات التي حصلت عبر السنوات الماضية وصولا لدورها في الحياة السياسية التركية، كما تم الاعتماد على المنهج الواقعي في عملية تحليل الدراسة، وصولا الى استخدام البحث لمنهج تحليل النظم من اجل بيان قوة وضعف الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة العامة والتغيرات التي طرأت عليها على مختلف المراحل التاريخية في الحياة السياسية لتركيا.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لعملية صنع السياسية العامة: يتفق مجموعة كبيرة من الباحثين في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية ان لكل ظاهرة إطار نظري يختص فيها

ينبغي التطرق له لأجل دراسته وتحديد معالمه ورفع ما يكتنفه من غموض وتعقيد، وبقدر تعلق الامر بموضوع دراستنا سيتم توضيح مفهوم السياسة العامة وأبرز خصائصها والمراحل التي تمر فيها حتى تكتمل بصيغتها النهائية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة. ظهر مفهوم السياسة العامة الى حيز الوجود في أواخر عقد الثلاثينات من القرن الماضي، نتيجة تدخل الدولة الواسع في مختلف المفاصل الاقتصادية والاجتماعية، وكنتيجة طبيعية لهذا التدخل أصبحت الدولة تبحث عن افضل الخطط والبرامج لتحقيق السياسات المثلى والأكثر عقلانية ليحصل مواطنيها على افضل الخدمات واعلى مستويات الرفاهية والتنمية لاسيما في ظل محدودية الموارد المتاحة لديها[١]، فالسياسة العامة وفق هذا المفهوم تسعى لتوضيح التخصيص السلطوي للقيم المادية والمعنوية وهذا ينطبق مع تعريف ديفيد استن بأنها "توزيع القيم المادية والمعنوية في المجتمع بطريقة سلطوية امره، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في اطار عملية تفاعلية بين المدخلات (مطالب الافراد) والمخرجات (القرارات) والتغذية الراجعة (ردود أفعال الافراد حيال المخرجات)"[٢]، وحسب هذا التعريف فأن السياسة العامة تختزل بكونها عملية حركية ديناميكية تكون دائمة التطور والاستمرارية تقوم بها الحكومات استجابتاً لمطالب مواطنيها وتعالج مشكلات وتواجه تحديات تفرضها البيئتين الداخلية والخارجية[٣] ، كما عرفها جابريل الموند بأنها "عمليـة تشتمل

على كل القرارات السلطوية التي تتخذها الحكومة التي تتعلق بتلبية حاجات ومطالب المجتمع في ميادين التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، الدفاع، وغيرها من القطاعات الأخرى"، ويلاحظ ان هذا التعريف قد اشتمل على جميع وظائف النظام السياسي[٤]، اما الباحثين العرب

(١) سماح سهيل بهنان، "التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسة العامة دراسة مقارنة بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٦.

(١) فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،٢٠٠١)، ص٣٣.

(٢) معتز إسماعيل خلف الصبيحي، "صنع السياسة العامة في النظم البرلمانية: صنع السياسة الخارجية في العراق بعد التغيير دراسة حالة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد ١ (ديالى: ٢٠٢١)، ص٢٦٨.

(٣) Gabriel A. Almond and G.Bingham powell, **comparative politics today: A world view** (USA: Addison Wesley longman, 2000),P:131.

فقد عرف خيري عبد القوي السياسة العامة بأنها "نتاج تفاعل فكري ديناميكي معقد يتم في اطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي واهم هذه العناصر هي دستور الحكم في الدولة، الأيديولوجية والفلسفة السياسية الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات النفع العام والخاص، الصحافة، الرأي العام، الإمكانات والموارد المتاحة، وطبيعة الظروف العامة للبلد"، ويلاحظ ان هذا التعريف قد تعرض للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية كعناصر يتم من خلالها عملية صنع السياسة

العامة[١]، ولابد من الاشارة ان السياسة العامة لاتقتصر على معالجة مشكلة ما او تعالج قضية وليدة اللحظة فقط، وانما قد توضع لحاجة مستقبلية من اجل الاستجابة لمطلب شعبي محتمل او تطوير مرفق معين، ويرى بعض المختصين في حقل السياسات العامة انها تمثل الوجه المرئي للنظام السياسي ولسان الحكومة واداة للتوفيق بين مختلف المصالح والاهداف لعموم فئات الشعب بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم[٢] ، ومما تقدم ممكن ان نخلص الى ان السياسة العامة هي مجموعة من القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات او مخرجات للنظام السياسي تجاه مجال محدد، ويتم التعبير عنها من خلال عدة صور مثل القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والاحكام القضائية من اجل معالجة مشكلة ما او مواجهة قضية معينة.

(٤) سماح سهيل بهنان، مصدر سابق، ص٢٩.
- تجدر الإشارة ان مشاركة المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة وطبيعة دورها ودرجة تأثيرها تتباين من نظام سياسي لأخر، ومن دولة لاخرى وحسب معايير تكون في مقدمتها النظام السياسي القائم في الدولة وطبيعة علاقاتها ونظرتها تجاه هذه القوى وامكانياتها الاقتصادية إضافة الى الواقع الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع، ولابد من الإشارة الى ان المؤسسات غير الرسمية تتكون من (مؤسسات المجتمع المدني، الاعلام التقليدي والالكتروني، الرأي العام، القطاع الخاص، شركات متعددة الجنسيات). الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، متاح على الرابط : (٢٥/٦/٢٠٢٤) https://2h.ae/weJn
(٢) معتز إسماعيل خلف الصبيحي، مصدر سابق، ص٢٦٨-٢٦٩.

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة. أن بيان الخصائص لمصطلح علمي معين يكون الهدف منه زيادة وضوح هذا المصطلح محل الدراسة ورفع الغموض عنه، ويمكن بيان مجموعة من الخصائص التي تضفي مزيداً من الوضوح على السياسة العامة وعلى النحو الاتي:[١]

١. تعد السياسة العامة سلوك هادف يقع ضمن اختصاص المؤسسات الرسمية، فالحكومة هي التي تضع سياسة عامة تجاه قضية مجتمعية معينة وتتبنى حلها من خلال اصدار قانون او تعليمات (لوائح) للجهات الرسمية التي سيكون صلب عملها حل هذه المشكلة او القضية، ومثال ذلك السياسات العامة التي تضعها الحكومة لحل مشكلة البطالة او معالجة التضخم.

٢. أن تتصف السياسة العامة بالشرعية، بمعنى ان يكون مصدر هذه السياسات هو الشعب، او من ينوبون عنه في مباشرة السيادة (النواب) او حتى المراكز البحثية والذين يعملون على إيصال مطالب والشعب وتطلعاته الى صانع القرار.

٣. تمثل السياسة العامة التزامات قانونية توجب على المواطنين الولاء تجاهها، وهذه الالتزامات هي التي يمكن من خلالها تمييز السياسات العامة الحكومية عن السياسات العامة الأخرى التي تصدر عن جهات غير رسمية[٢].

٤. ان تتصف السياسة العامة بالواقعية، بمعنى انها قابلة للتطبيق على ارض الواقع وليس مجرد برامج وغايات يطمح الوصول اليها دون استنادات واقعية.

٥. ان تتسم السياسات العامة بكونها ذات نمط مجتمعي وشمولي، بمعنى ان يكون واضع السياسات العامة على دراية تامة بمطالب الشعب وتطلعاته، وان تكون هذه السياسات شاملة لكل قطاعات الدولة العامة والخاصة.

---

(١) ناجي عبدالنور، مبروك ساحلي، "قراءة في السياسات العامة التشغيلية في الجزائر وسبل حوكمتها"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد١٥(الجزائر:٢٠١٩)، ص٢٨.

(٢) فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص٤٦.

٦. ان تتصف السياسة العامة بالديمومة والتجديد، وهنا يوجب الاستمرار في تنفيذ هذه السياسات حتى إنجازها بالشكل المرسوم لها، والسعي لإنجاحها بكل الوسائل المتاحة، بمعنى ان لايتم الغاء هذه السياسة بمجرد رسم سياسة عامة جديدة للعام المقبل فخاصية الاستمرار مطلوبة بكل سياسة عامة، كما انها يجب ان تتسم بالتجديد والاضافة ففي كل عام يتم تقويم السياسة الموضوعة ونسب انجازها وإضافة برامج تكميلية الهدف منها تحسين السياسات العامة السابقة، فهي اذاً عملية ديناميكية حركية مستمرة في تطور وتغيير دائم.

٧. ان تكون السياسة العامة قابلة للتكييف، بمعنى ملائمة السياسات والبرامج لما خطط له، وفي حال حدوث العكس فيجب هنا تكييف السياسات العامة لتتلاءم مع الظروف والمستجدات التي طرأت، مثال ذلك أسعار النفط الموضوعة على أساسها الموازنة العامة للدولة[١].

٨. قد تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها عندما تأخذ صفة الالزام مثلما قد تكون سلبية عندما تكون حيادية، وعلى سبيل المثال عندما تتخذ الحكومة قراراً بعدم التدخل تجاه قضية معينة فالسياسة العامة هنا تكون بصورتها السلبية، اما عندما تكون السياسة العامة ذات طبيعة امره للخاضعين لها مثل فرض الضرائب او زيادة مستوى الأجور في القطاع العام فهنا تكون بصورتها الايجابية[٢].

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة. ان عملية صنع السياسة العامة تمر بالعديد من المراحل الاساسية يمكن اجمالها على النحو الاتي[٣].

١. مرحلة تحديد المشكلة: وتتمثل بالدقة في تشخيص المشكلة ومعرفة أسبابها واثارها الحالية والمستقبلية المتوقعة، بعدها يتم تحديد طبيعة المشكلة (سياسية– اقتصادية– اجتماعية) ومن ثم تقوم الحكومة بأدراج المشكلة على جدول اعمالها.

---

(١) خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة** (الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع،١٩٨٩)، ص٤٦.
(٢) جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص١٥-١٦.
(٣) طه حميد العنبكي،" قدرات النظم السياسية المعاصر"، محاضرة لمرحلة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، بغداد: ٢٠١٧، بلا.

٢. مرحلة جمع المعلومات: تتضمن هذه المرحلة مصادر المعلومات ومدى رصانتها، إضافة الى تدقيق هذه المعلومات وتوظيفها بالشكل المطلوب من خلال تحليل المشكلة واخذ مشورة الأطراف الأخرى المعنين بهذه المشكلة وكيفية حلها.

٣. مرحلة إقرار السياسة العامة واختيار البديل المناسب: تتم هذه المرحلة من خلال تشريع قانون او اصدار قرار يترجم الأهداف التي تضمنتها السياسة العامة الى واقع ملموس على ارض الواقع، اما البدائل المطروحة فتتسم بتباين اتجاهاتها وبكونها متنافسة ومتناقضة ويتم اختيار البديل القابل للتطبيق من بين هذه البدائل المطروحة امام واضع السياسة العامة.

٤. مرحلة تنفيذ السياسة العامة: هذه المرحلة تتم من خلال الأجهزة الحكومية التي يناط بها مسؤولية ترجمة الخطط والبرامج الموضوعة الى واقع ملموس، وقد تشمل هذه المؤسسات وزارات وهيئات او قد تكون مديريات عامة منتشرة في عموم المحافظات، وقد تتباين هذه المؤسسات من حيث الكفاءة ومدى التعاون او التنافس فيما بينها عند المباشرة بتنفيذ السياسة العامة.

٥. مرحلة المتابعة والرقابة: تطلع القيادات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة للدولة بمهمة المتابعة، اما مايتعلق بالرقابة فتوكل الى أجهزة الدولة الرقابية مثل البرلمان والهيئات الرقابية الرسمية، وقد تشارك في هذه المرحلة جهات رقابية غير رسمية مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات ووسائل الاعلام.

٦. مرحلة التقييم والتقويم: تكمن مرحلة التقييم في قياس وتشخيص مخرجات السياسة العامة وماهو مستوى رضا الجمهور عنها، ولأجل ان تتم عملية التقييم بالشكل الأمثل يستلزم الدقة في التحليل وكذلك توفر عناصر الاستقلال والحياد والشفافية والمصداقية من قبل الجهات الرسمية المعنية بهذه المرحلة، اما التقويم فهو عبارة عن عملية تصحيح شاملة لمسار عملية صنع السياسة العامة وطريقة تنفيذها وتشمل الخطط والبرامج والموازنة والمؤشرات الاجتماعية، وقد ترافق هذه المرحلة مجموعة من المعوقات ابرزها الفساد الإداري والمالي ونقص المعلومات

والبيانات او عدم دقتها ومحدودية الموارد وعدم الحفاظ على الأهداف المراد تحقيقها من رسم السياسة العامة.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية في تركيا. تعد الجمهورية التركية من الدول التي تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً بارزاً في الحياة السياسية، اذ تعتبر من اقوى مؤسسات الدولة التركية وأكثرها تنظيماً، وعلى الرغم من الطابع المؤسسي الذي تتمتع به عملية صنع السياسة العامة في تركيا ووجود بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تلعب دوراً هاماً في هذه العملية الا ان المؤسسة العسكرية تعتبر اللاعب الأبرز في العملية السياسية التركية والتي تحدد الإطار العام لعملية صنع السياسة العامة.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية التركية.

يعود تاريخ المؤسسة العسكرية الى نشأة الإمبراطورية العثمانية التي كانت تتسم بطابع حزبي وصراعات مستمرة في مختلف الامبراطوريات والدول المجاورة لها، وقد سخرت معظم امكانياتها المادية والبشرية لتعزيز قوتها العسكرية وحتى الإصلاحات التي كان يقوم بها السلاطين العثمانيين ركزت بالأساس على الجيش.[١]

ومع بداية القرن العشرين ظهرت مقدمات انهيار الدولة العثمانية بدأ من حرب البلقان ثم الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وهزيمة الإمبراطورية العثمانية فيها وقيام الثورة الشيوعية في العام ١٩١٧، ثم حرب الاستقلال في الأناضول والتي بدأت في العام ١٩١٩، واستمرت حتى انهيار

- إضافة الى ما ذكر من مرحل تمر من خلالها عملية صنع السياسة العامة، يمكن استخلاص إطار عام من المراحل والتي تمثل منهجاً لرسم السياسة العامة وينطوي هذا الإطار على المراحل الرئيسية الاتية:
اولاً: تحديد المشكلة العامة: والمقصود هنا الاعتراف بوجود مشكلة تواجه المجتمع او هدف يسعى لتحقيقه وتكون هنالك قناعة بوجوب التدخل الحكومي من اجل إيجاد حل للمشكلة.
ثانياً: اثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة العامة وادراجها ضمن جدول اعمالها.
ثالثاً: رسم مقترحات السياسة العامة لمواجهة المشكلة وحلها.
رابعاً: إقرار البديل المختار للسياسة العامة: وهذا البديل الذي استقر عليه رأي الحكومة يأخذ شكل قانون او قرار رسمي له صفة التشريع وقوة الالزام.
خامساً: تمويل الحكومة الاعتمادات المالية اللازمة من اجل وضع السياسة العامة موضع التنفيذ.
خيري عبد القوي، مصدر سابق، ص٩٩-١٠٠

(١) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نبيه امين فارس ومنير العنبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٠)، ص٤.

الإمبراطورية العثمانية في العام ١٩٢٢، [١] ولقد لعب الجيش دوراً بارزاً فيها اذ أمكن لقيادة الجيش المنتصر طرح صياغات جديدة للمجتمع من اجل بناء دولة حديثة تستند على القومية التركية الحديثة المتحررة لا على الفكرة الدينية العثمانية القديمة، وقد ظهر ذلك جلياً في وقت قصير عندما اتخذ الجيش مسار الجناح القومي التركي للنخبة العثمانية عندما حسم خياراته بقيادة القائد العسكري مصطفى كمال اتاتورك* نحو اعتماد الرابطة التركية القومية منهجاً وحيداً للجمهورية التركية الجديدة [٢] ، وبعد انتصار اتاتورك على الصعيدين العسكري والمتمثل في حرب الاستقلال، والدبلوماسي المتمثل بمعاهدة لوزان ** أسس حزباً اطلق عليه حزب الشعب في ٢٠/تموز/١٩٢٣، ليعلن المجلس الوطني التركي عن قيام الجمهورية التركية وتنصيب مصطفى كمال اتاتورك كأول رئيساً لها[٣]

ولقد اهتم ببناء القوات المسلحة من خلال تسليحها بأحدث الأسلحة وتدريبها، كما قام بإرساء جملة مبادئ يمكن اعتبارها مبادئ أساسية قام على أساسها الجيش التركي وهي استقلال الجيش عن الدولة وعدم السماح للضباط بالمشاركة بالانتخابات العامة وعدم قراءة الصحف العامة، وهذا يعني ان المؤسسة العسكرية قوة تدعم الحكومة اذ حددت واجباتها بالدفاع عن الامة التركية ضد أي مخاطر داخلية او عدوان خارجي[٤]، لذا فقد اصبح الجيش مؤسسة ذات كيان

---

(١) ايات ناصر جابر، "دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد ٨٥ (بغداد:٢٠١٥)، ص٧٦٥.

*ولد في ١٩/أيار/١٨٨١ وهو اول رئيس للجمهورية التركية (١٩٢٣-١٩٣٨) وقائد الحركة التركية الوطنية والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال، درس في اكاديمية الجيش التركي وتخرج منها في العام ١٩٠٢، شارك في العديد من المعارك، ويعتبر مؤسس حزب الشعب الجمهوري التركي واصل التحديث الموجه نحو الغرب، اذ انه بالرغم من ديانته الإسلامية الا انه كان قومياً وعلمانياً وأصبحت سياساته ونظرياته معروفة باسم الكمالية، توفي في ١١/تشرين الثاني/١٩٣٨.

اندرو مانجو، **اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركية الحديثة**، ترجمة عمر سعيد الايوبي (أبو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة، ٢٠١٨).

(٢) ياسر احمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** (بيروت: الدار العربية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٦)، ص٢٥.

** اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في ٢٤/تموز/١٩٢٣، بين دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى من جانب وحكومة الجمعية الوطنية التركية من جانب اخر، تم من خلال هذا الاتفاق تسوية أوضاع الأناضول والقسم التركي الأوربي من أراضي الإمبراطورية العثمانية سابقاً، وقد تضمنت الاتفاقية (١٤٣) مادة وتم تقسيمها الى عدة اقسام سياسية واقتصادية ومالية ودعاوى وملكيات صناعية وادبية وفنية واتصالات واحكام متنوعة أخرى.

عادل رفيق، النص الكامل لمعاهدة لوزان ١٩٢٣(اسطنبول: المعهد المصري للدراسات،٢٠٢٠)، ص٣.

(٣) ايات ناصر جابر، مصدر سابق، ص٧٦٩.

(٤) ياسر احمد حسن، مصدر سابق، ص٣٧.

مستقل معترف به في المؤسسات الحاكمة في تركيا كمدافع عن الثورة والمبادئ الأتتوركية وكشريك ضامن لاستمرارية النظام العلماني، وأصبحت القيادة العامة جزء لايتجزأ من الحياة التركية بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية[١]، كما أن للعامل التاريخي دوراً مهماً في تعزيز دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يعززها الموقع الجغرافي الذي جعل منها على طول العصور التاريخية السابقة ميداناً للتنافس والصراع بين مختلف الدول الاستعمارية بغية السيطرة عليها والتحكم بموقعها الاستراتيجي سواء كان ذلك في أوقات السلم والحرب[٢] ، ونتيجة لهذا الموقع المهم واتساع رقعة حدود الجمهورية التركية البرية والبحرية والتفوق النسبي لها في عدد السكان فقد مكنتها هذه العوامل من تأسيس جيش يعتبر اليوم ثالث اكبر جيش في حلف شمال الأطلسي* بعد الجيشين الأمريكي والبريطاني وهذا يعد بحد ذاته من العوامل المهمة في تعزيز القوة العسكرية والمكانة الإقليمية والدولية لتركيا، تجدر الإشارة ان الجيش التركي يتكون من ثلاث صنوف رئيسية وهي[٣]:

١. القوات البرية: وتتألف من أربعة جيوش ميدانية ويرأسها أربع قيادات وتتوزع على أربعة مناطق، اذ يتواجد الجيش الأول في منطقة مرمرة، وينتشر الجيش الثاني في جنوب شرق تركيا، اما الجيش الثالث يتواجد في شمال شرق تركيا، واخيراً الجيش الرابع يتواجد في بحر ايجه.

٢. القوات الجوية: وتتمركز في العصمة انقرة، وتتألف من قيادتين الأولى في مدينة اشكي شهير، اما الثانية تتواجد في مدينة ديار بكر، اما مايخص قوات الدفاع الجوي فتتكون من ثلاث قطاعات وهي القطاع الشرقي ومركزه سيواس، والقطاع الأوسط ومركزه جانكري، والقطاع الغربي

---

(١) فيروز احمد، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري (بغداد: بيت الحكمة،٢٠٠٠)، ص٢٩٣.

(٢) زياد عزيز حميد الجلبي، السياسة الخارجية التركية ١٩٧٣-١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد،١٩٨٩، ص١٥.

* تحالف عسكري دولي يتكون من ٣١ دولة، تأسس بواشنطن في ٤/ نيسان/ ١٩٤٩، بناءً على معاهدة شمال الأطلسي، يشكل الحلف نظاماً للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل طرف خارجي واحد او أكثر. مجموعة الباحثين، **حلف شمال الأطلسي افاق وتطورات** (بغداد: بيت الحكمة،٢٠٠١).

(٣) علي حسين باكير، محددات فهم العلاقات التركية- الإسرائيلية، **مجلة اراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد١٧(ابوظبي: ٢٠١٠)، ص٣٩.

ومركزه افيون، ويقدر اجمالي عدد القوات الجوية مايقارب (٥٠,٠٠٠) ألف جندي، وحوالي (١٢٤٨) طائرة، إضافة الى عدد غير معلوم من الطائرات بدون طيار.

٣. القوات البحرية: ومقرها العاصمة انقرة، وتتكون من أربعة قيادات وهي: قيادة الاسطول البحري وقيادة المنطقة الشمالية وقيادة المنطقة الجنوبية وقيادة التدريب، ويقدر اجمالي القوة البحرية حوالي (٤٨٦٠٠) الف جندي، بالإضافة لمجموعة متنوعة من السفن والزوارق الحربية و(٦٠) طائرة حربية مخصصة للقوات الحربية حسب إحصائية العام ٢٠٢٢ [١]، ومن الجدير بالذكر ان تركيا تعمل اليوم لرسم استراتيجية للتصنيع العسكري وتنويع مصادر السلاح وبموازاة ذلك تسعى لتنمية صناعتها العسكرية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة.[٢]

المطلب الثاني: لمحة تأريخية عن أبرز الانقلابات العسكرية في تركيا. منذ تأسيس الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال اتاتورك أوكلت للجيش مهمة حماية منجزات الثورة الكمالية ومبادئها الأساسية، وهذه المهمة سمحت لجيش بالتدخل في الحياة السياسية متى ما شعرت ان هنالك تهديد حقيقي للنظام السياسي، ورغم ابتعاد الجيش عن ممارسة أي نشاط سياسي في عهد اتاتورك، الا ان دوره بدء بالظهور من جديد مع وصول الحزب الديمقراطي الى السلطة وتصاعد المد الإسلامي ونتيجة لهذا شهدت تركيا على مر العقود الماضية العديد من الانقلابات العسكرية كدلالة واضحة على تدخل الجيش في الحياة السياسية ، فقد شهدت تركيا مجموعة من الانقلابات لعبت المؤسسة العسكرية الدور المحوري

فيها بدأ من انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠، وقيام الجيش بإسقاط حكومة الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس[٣]، مروراً بانقلاب ١٢ أذار ١٩٧١ والذي ارغم فيه الجيش سليمان ديميريل

---

(١) عماد الجواهري، النظام السياسي التركي، في: إبراهيم خليل العلاف، **تركيا المعاصرة** (الامارات العربية المتحدة: مجلة شؤون اجتماعية،١٩٩٨)، ص١١٠.

(٢) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،٢٠٠٦، ص٨٠.

(٣) محمد هاني حسن، هيكلية نظام الحكم في تركيا وتطوره (القاهرة: دار الأنصار،٢٠٠٨)، ص١٦.

وحكومته الى الاستقالة وتشكيل حكومة جديدة تماشي طلبات الجيش وتحقق أهدافه في المحافظة على مبادئ اتاتورك والتي تعتبر

أيديولوجية الجمهورية التركية الحديثة[١]، ولتشكل زيادة نفوذ الأحزاب الإسلامية شرارة انقلاب ١٢ أيلول١٩٨٠، لتتدخل المؤسسة العسكرية مجدداً بذريعة حماية المسار الديمقراطي ومنع انزلاق البلاد لحرب أهلية ليقود كنعان ايفرين احد قادة الجيش التركي انقلاباً عسكرياً ويستولي على السلطة وينصب نفسه رئيساً للجمهورية التركية في ١٤ أيلول ١٩٨٠ [٢]، ونتيجة للازمات الاقتصادية وعدم استطاعت الحكومات التركية المتعاقبة من اللحاق بعجلة الاقتصاد الرأسمالي وحاجتها الماسة للتمويل الخارجي (الاقتراض) من المؤسسات المالية العالمية وبفوائد كبيرة، إضافة لبروز خطورة حزب العمال الكردستاني في جنوب وشرق البلاد (التمرد الكردي) وضرورة معالجته بالطرق العسكرية[٣]، وتزداد شعبية رجل الدين جمال الدين قبلان* في أوساط المجتمع التركي والذي دعى لتطبيق التعاليم الإسلامية بحذافيرها ورفض الديمقراطية بل وعدها عملاً ماسونياً واعتبر قادة تركيا خارجين عن الاسلام[٤]، لتكتمل مخاوف المؤسسة العسكرية من صعود التيارات الإسلامية المتطرفة للحكم مع تسلم حزب الرفاه الإسلامي مقاليد السلطة في البلاد، ليقوم الجيش ومن خلال مجلس الامن القومي التركي في ٢٨/ شباط/١٩٩٧ بإصدار مايعرف بالقرار رقم (٤٠٦) والذي يضم (١٨) اجـراءً على حكومة الرفـاه بقيـادة نجم الدين اربكان الالتزام بها أو استقالتها وتشكيل حكومة جديدة[٥]، وهذا ماحصل بالفعل في منتصف حزيران/

---

(١) فاضل كاظم حسين، "الإسلام والعلمانية في تركيا دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب ١٩٨٠"، **مجلة ديالى**، العدد ٥١ (ديالى: ٢٠١١)، ص٩-١٠.

(٢) حامد محمد طه السويداني، "التيار اليساري في تركيا١٩٨٠-٢٠٠٢"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ٣١ (الموصل: ٢٠١٣)، ص١٠٠.

(٣) صبري سياري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، مجلة جامعة كركوك، العدد ٢ (كركوك:٢٠٠٩)، ص٦٤٤.

* داعية إسلامي ولد في قرية دينغيز محافظة أرضوم (١٩٢٦-١٩٩٥)، تلقى علوم الإسلام واللغة العربية في طفولته على يد والده وتابع دراسته في كلية العلوم/ انقره، وتخرج في العام ١٩٦٦، عمل مفتشاً في رئاسة الشؤون الدينية واصبح نائب لرئيسها كما عمل مفتياً لأضنة منذ العام ١٩٦٦ الى العام ١٩٨١، اثارت طروحاته جدل كبير حول اقامته دوله إسلامية (خلافة) حتى بعد وفاته في المانيا ١٩/ أيار/١٩٩٥.

(٤) عصمت برهان الدين عبدالقادر، "منظمة دولة الخلافة في تركيا"، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٦ (الموصل:٢٠٠٧)، ص٧-٩.

(٥) دلشاد محمد بابلا، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية ١٩٨١-٢٠١٢(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،٢٠١٢)، ص١٨٩.

١٩٩٧، وبهذا استطاعت المؤسسة العسكرية من ابعد اربكان عن السلطة وحصلت على موافقة المحكمة الدستورية بإلغاء حزب الرفاه لكونه خرق مبادئ الجمهورية التركية الحديثة ومنع اربكان ورفاقه من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة تجاوزت الخمس سنوات[١]، من خلال هذه اللمحة التاريخية للانقلابات العسكرية وتتبع الأدوار التي قامت بها المؤسسة العسكرية يمكننا القول انها كانت لاعباً رئيسياً في الساحة السياسية التركية بكل جوانبها اذ هيمنة على مقاليد السلطة وتحكمت في تشكيل الحكومات والسياسات التي ترسمها واسقاطها متى ماشأت منذ العام ١٩٢٣، بذريعة الحفاظ على علمانية الدولة وتحسين الأوضاع الاقتصادية ومنع أي محاولات تستهدف قطع علاقات تركيا مع الغرب.

المطلب الثالث: محاولة انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ واسباب فشلها.

مثل صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في العام ٢٠٠٢ صدمة لمعظم القوى السياسية في تركيا، وقد عمل الحزب الى نقل البلاد لمكانة ووضع معايير لم تعهد سابقاً منها اعتماده التقريب بين الدين والمبادئ الغربية وهو مايعرف بـ (الديمقراطية المحافظة) وهذا مادفع الحزب وحكومته الى تحييد المؤسسة العسكرية وابعادها عن الحياة السياسية من اجل إضفاء طابع ديمقراطي اكبر على الساحة السياسية التركية، وهذا مادفع المؤسسة العسكرية لان تعمل على كسب جميع التيارات والشخصيات الاجتماعية والسياسية المناهضة لحكومة حزب العدالة والتنمية والاعتماد عليها كورقة ضغط بوجه الحكومة[٢]، وقد عدت حركة فتح الله غولن * التنظيم الاهم والاقوى المناهضة لحكومة حزب العدالة والتنمية ولكونها الوحيده القادره على الوصول

(١) مخلوف سليمان، **المؤسسة العسكرية التركية رصد ودراسة وتحليل** (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص٧٥.

(٢) حاقان يافوز، **نحو تنوير إسلامي حركة فتح الله غولن**، ترجمة: شكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،٢٠١٦)، ص٢٧٦-٢٧٧.

* وهي حركة إسلامية دينية اجتماعية أسست بداية العام ١٩٧٠ في مدينة ازمير، كانت حليفاً سياسياً لحزب العدالة والتنمية وكان مايعرف بأزمة جهاز الاستخبارات الوطنية التي نشبت في شباط/٢٠١٢ سبباً في انهيار هذا التحالف بين الحركة والحزب، اذ اتهم اردوغان زعيم الحركة فتح الله غولن بمحاولة اسقاط حكومته من خلال انقلاب قضائي يتم فيه استخدام تحقيقات الفساد كحجة لأبعاد حزبه عن السلطة. جماعة غولن، الكيان الموازي، الجزيرة نت، متاح الى الرابط:

(2024/7/5)https://n9.cl/sq125

للجهات المعارضة للحكومة داخل مؤسسة الجيش رغم ادعاء الحركة انها لاترغب بالتدخل في الشؤون السياسية للبلاد، الا ان الواقع يؤشر عكس ذلك، اذ تنامى نشاط الحركة خلال الفترة المحصورة بين منتصف العام ٢٠١٤ واواخر العام ٢٠١٥، وكان هذا التوسع موازي لتغلغل واسع من قبل الحركة بمختلف مؤسسات الدولة مستغلة حالة القطيعة بين الجيش والحكومة، اذ لم يعد من الممكن النظر الى الحركة انها ذات طابع مجتمعي- ديني، اذ ان تحركاتها كانت تثير قلق الحكومة وتشيع حالة من الارباك داخل مؤسساتها[١]، ومع حلول منتصف أيار من العام ٢٠١٦، اعلن رئيس الحكومة (أحمد داود اوغلو) الاستقالة وانسحابه من رئاسة الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) وهو مادفع رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) لضبط الوضع الأمني في البلاد ومتابعة أي حركات مريبة من أي جهة كانت[٢]، لقد مثل إعادة انتشار الجيش ودخول جهاز الاستخبارات حالة التأهب القصوى وتورى الرئيس اردوغان عن الأنظار واقامته في مرمريس ردود فعل كبيرة داخل البلاد، اذ كان الوضع ينذر بحدوث شيء على الساحة السياسية، وفي ١٤ تموز ٢٠١٦ أبلغت روسيا الحكومة التركيا من خلال ممثل الرئاسة الروسية (الكسندر دوجن) بوجود تحركات تثير الشك داخل الجيش، كما ابلغ رئيس حزب الوطن التركي (دوغو برينشاك) المخابرات عن وجود محاولة انقلاب يقودها الجيش ويجب على الحكومة اخذ الحذر والعمل على منع وقوعها[٣]، وفي يوم١٥ تموز ٢٠١٦ أبلغ احد كبار الضباط في الجيش وهو (امير كاميلاكر) الأجهزة الأمنية بوجود عملية انقلابية يجري الاستعداد لها وقد تؤدي الى نتائج فادحه وخسائر بشرية ومادية غير متوقعة، وهذا مادفع رئيس جهاز المخابرات الى الاجتماع بقائد الجيش الثاني التركي (ياشار جولر) عصر يوم ١٥ تموز و كان من نتائج هذا الاجتماع إيقاف جميع اشكال الطيران في عموم أجواء البلاد، وتم ابلاغ قائد الفوج الرئاسي لرفع حالة التأهب وحماية الرئيس من أي طارئ[٤]، وعندما ايقن الانقلابيون ان محاولتهم قد انكشفت من قبل جهاز المخابرات عمدوا الى تنفيذها فوراً، فالقوا القبض على رئيس اركان الجيش

---

(١) حاقان يافوز، مصدر سابق، ص٢٦١-٢٦٢.
(٢) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية، **انقلابات تركيا في ضوء المعطيات الجديدة** (إسطنبول:٢٠١٦)، ص٣.
(٣) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التداعيات المحتملة لتنحي داود اوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا** (الدوحة: ٢٠١٦)، ص٧.
(٤) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية، مصدر سابق، ص٧.

ومعاونه وقائد القوات البرية وقائد القوات الجوية ومعاونه ومع حلول الساعة الثامنة مساءً استطاع الانقلابيون من القبض على قائد القوات

البحرية وعدد من ضباطه، مما دعى رئيس جهاز المخابرات ان يطلب من الرئيس اردوغان ان يغير مكان اقامته لان مايحصل هو عملية انقلاب يقودها مجموعة من قادة الجيش ودعاه الى ضرورة خروجه من انقره الى مرمريس وان يعمل من هناك على اجهاض هذه العملية الانقلابية[١]، كان الانقلابيون يسعون للسيطرة على جميع مدن البلاد عبر مراحل متعددة تبدأ المرحلة الأولى والتي تهدف السيطرة على مدينتي انقرة وإسطنبول لما لهذه المدينتين من أهمية استراتيجية كونها تشكل مركز ثقل وقوة الحكومة التركية، وقد أوكلت هذه المهمة الى انصار حركة فتح الله غولن الذين يعملون كمنتسبين في الجيش التركي[٢]، وقد ارسل الانقلابيون قوة محمولة جواً من اجل القاء القبض على الرئيس اردوغان في مرمريس او حتى قتله، الا انهم تأخروا نصف ساعة تقريباً كون الرئيس كان حينها قد وصل الى المطار متوجهاً الى إسطنبول، كما فشل الانقلابيون من القاء القبض على قائد الجيش الأول، ورغم ذلك استطاعوا من السيطرة على مقر التلفزيون الحكومي (TRT) وجرى إذاعة البيان الانقلابي من خلال المذيعة (تيجان كاراش) وأعلنت فيه ان الحكومة قد خرقت مبادئ الديمقراطية العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية منذ تأسيسها وانهم أي الانقلابيين قد سيطروا على البلاد وتم تشكيل (مجلس السلم الوطني)، كما اعلن عن فرض حظر تجول في عموم البلاد[٣]، لقد كان الحدث الفاصل في هذه العملية ظهور الرئيس رجب طيب اردوغان عبر تطبيق (Facetime) ليعلن للشعب انه على قيد الحياة وانه عائد الى مدينة إسطنبول من اجل إعادة الاستقرار لها ولعموم البلاد والقضاء على الانقلابيين، وطالب عموم الشعب التركي بالنزول للشوارع وافشال مخطط

---

(١) مركز الجزيرة للدراسات، بنية الانقلاب التركي ديناميات وتداعياته (الدوحة: ٢٠١٦)، ص٥-٦.

(٢) اوكتاي بنجول، "مسارات محاولة الانقلاب على حكم اردوغان"، مجلة شؤون تركية، العدد ٥ (القاهرة:٢٠١٦)، ص١٨٨.

(٣) مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سابق، ص٣.

- الشبكة الانقلابية كانت تضم كل من (قائد الجيش الثاني، قائد الجيش الثالث، قائد محمية مالطا، قائد جيش بحر ايجة، وقائد الاستخبارات العسكرية، وقائد لواء الكوماندوس، وقائد مشاة البحرية، ضباط في هيئة الأركان، وقائد القوة المدرعة، ومساعد قائد الجندرمة، وعدد كبير من ضباط القوة البرية والجوية والبحرية) وهذه الشبكة جميعها كانت تدار من قبل (اكسن اوزتورك) قائد القوات الجوية الأسبق. اوكتاي بنجول، مصدر سابق، ص١٨٦.

الانقلابيين الذين يسعون لتدمير البلاد[١]، اذ ترتب على خطاب اردوغان عدة نتائج يمكن ادراجها بالاتي[٢]:

اولاً: اعلان قائد الجيش الأول (اوميت دوندار) عدم ارتباطه بالعملية الانقلابية وان الجيش غير داعم لها.

ثانياً: استجابة أبناء الشعب التركي لنداء اردوغان وخروجهم الى الشوارع والساحات العامة من اجل حماية التجربة الديمقراطية التي شهدتها تركيا لمدة تجاوزت العقد من الزمن.

ثالثاً: اعلان أحزاب المعارضة دعمهم للحكومة ورفضهم للمحاولة الانقلابية التي قامت بها بعض وحدات الجيش.

رابعاً: زيادة التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام المختلفة لاستنهاض همم المواطنين الاتراك الذي كان لهم الدور الأبرز والاهم في افشال المحاولة الانقلابية.

وفي الساعة الثالثة صباحاً من فجر يوم ١٦ تموز ٢٠١٦، وصل الرئيس اردوغان الى مطار اتاتورك الدولي في مدينة إسطنبول ليعلن السيطرة على الانقلاب وان وحدات الامن الداخلي تلاحق بعض الجيوب المتفرقة للانقلابيين، لتصدر بعدها النيابة العامة وبحدود الساعة الرابعة فجراً امراً بالقاء القبض على أعضاء المجلس الانقلابي[٣]، وخلال الفترة الممتدة من الساعة الرابعة والنصف صباح يوم ١٦ تموز ٢٠١٦ وحتى الساعة التاسعة صباحاً من نفس اليوم، كانت إجراءات الحكومة واضحة في القضاء على العملية بعد ان استطاعت تدمير عدداً من الطائرات المروحية التي استهدفت البرلمان ومقر القمر الصناعي (تورك سات) إضافة الى ارغام الانقلابيين الذين سيطروا على الجسور ومفاصل الطرق الرئيسية في مدينتي انقرة وإسطنبول على الاستسلام، ليعلن وزير الداخلية عن تأمين مقرات الحكومة والقوات المسلحة وهو مادى الى افشال العملية بعد المؤتمر الصحفي لرئيس الحكومة في الساعة العاشرة من

---

(١) مصطفى محمد صلاح، "تركيا المتحولة من اتاتورك الى اردوغان"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الأول (برلين:٢٠١٧) ، ص٥٨-٦٠.

(٢) مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الانقلاب التركي الفاشل والدروس المستفادة (الدوحة: ٢٠١٦)، ص٤.

(٣) Anadola Agency, Democracy Triumphs in Turkey, opst, p:17-19.

صباح يوم ١٦ تموز ٢٠١٦، والذي اكد فيه انتهاء المحاولة الانقلابية وملاحقة القائمين عليها قضائياً[١]، يلاحظ مماتقدم ان محاولة لم تستمر الا لساعات قليلة ولم تحقق هدفها لعدت أسباب يمكن اختصارها بالنقاط الاتية:

اولاً: التخطيط التقليدي للعملية الانقلابية، اذ ان معظم قادة الانقلاب اهملوا بشكل كبير التطور التقني لوسائل الاعلام لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي واهتموا بوسائل الاعلام التقليدية، اذ مكن استمرار خدمة الانترنت واغفال الانقلابيون عن قطع هذه الخدمة القيادات التركية المؤيدة لأردوغان من التواصل فيما بينهم وحث الجماهير على الخروج لإسقاط هذه المحاولة[٢].

ثانياً: غياب التنسيق بين قيادات الانقلاب، وهذا الامر ظهر جلياً مع اعلان (محرم كوسا) قيادته لهذه العملية وهو برتبة عقيد في الجيش التركي ويعد من ضباط الصف الثالث ويشغل منصب المستشار القانوني لرئيس الأركان (خلوصي اكار)، بالرغم من وجود ضباط اعلى منه رتبة ضمن سلسلة الهرم الانقلابي، كما أدى اعتقال رئيس اركان الجيش انطباعاً لدى الشارع التركي ان هذه المحاولة غير مدعومة من قيادات الصف الأول في الجيش التركي[٣].

ثالثاً: موقف الأحزاب السياسية المعارض لهذه المحاولة، فقد رفضت الأحزاب التركية بمختلف توجهاتها هذه المحاولة الانقلابية، اذ رفض حزب الشعب الجمهوري والذي يمثل التيار العلماني الانقلاب وتبعه في هذا الرفض حزب الحركة القومية ويمثل الأحزاب المحافظة، الى جانب حزب الشعوب الكردي ممثل الاكراد في تركيا إضافة لمجموعة أخرى من الأحزاب الصغيرة[٤] .

رابعاً: الوضع الداخلي للبلاد والذي اهمله الانقلابيون، اذ كانت تعيش تركيا أزمات داخلية كبيرة مع تفاقم المشكلة الكردية خصوصا في المناطق الحدودية مع العراق وسوريا ، اذ شهدت هذه

---

(١) محمد زاهد غول، **الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي** (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٧)، ص١٦٣-١٦٥.

(٢) Omair Anas, "Tukey After the failed Military Coup", ICWA issue Brief (Delhi: 2016), p:2.

(٣) محمد زاهد غول، انقلاب تمرد ام مغامرة جنونية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦)، ص٢

(٤) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **لماذا كان انقلاب تركيا الأشد دموية اكثر الانقلابات فشلاً** (الدوحة: ٢٠١٦)، ص٣.

المناطق نشاطا مسلحا لحركات التمرد الكردي ،إضافة الى سماح الحكومة التركية لنازحين السوريين في اللجوء الى أراضيها هربا من الحرب الناشبة في سوريا ،اذ بلغ عدد النازحين السوريين ما يقارب ثلاثة ونصف مليون نازح وهؤلاء قد لعبوا دوراً مهماً في دعم حكومة اردوغان كنوع من رد الجميل له لاحتوائهم في البلاد[١].

خامساً: تلاحم المواطنين الاتراك مع افراد الامن التركي، اذ كان لخروج المواطنين الاتراك المؤيدين لأردوغان ومواجهتهم لقوات الانقلاب بصدورهم وهم يحملون الاعلام التركية الدور الأبرز في افشال المحاولة الانقلابية، وقد سقط العديد منهم بين قتيل وجريح، كما لايمكن تجاهل دور قوات الامن التركية والتي تعرف ب(الخاصة) في الوقوف بوجه الانقلابيين، اذ تمكنت من استرجاع جميع المقرات الحكومية التي سيطرت عليها قوات الانقلاب في الساعات الأولى من يوم ١٥/ تموز، كما ساهمت قوات مكافحة الشغب في حماية المواطنين الذين خرجوا للشوارع دعما لأردوغان وحكومته ومنعت أي اعتداء عليهم قد يحصل من قبل الانقلابيين[٢].

سادساً: سياسة حكومة اردوغان، اذ ساهمت سياسة الحكومة من خلال عدها (خطة متكاملة) طبقت وبصورة سريعة في عموم البلاد اثناء عملية الانقلاب، وحققت هذه الخطة تنسيق وتعاون بين جميع حلقات الإدارة البيروقراطية، ولوحظ هذا التعاون من خلال سرعة الاستجابة لمعالجة الأمور الطارئة في غرفة العمليات بين أجهزة الامن والشرطة وجهاز الاستخبارات[٣].

سابعاً: الموقف الموحد لقيادات حزب العدالة والتنمية، اذ ظهر قيادات الحزب موحدين فيما بينهم اكثر من أي موقف سابق، وخصوصاُ احمد داود اوغلو وعبدالله غول الرافض للعملية الانقلابية، كما تمكنت قيادات حزب العدالة والتنمية من حشد مايزيد عن مئة الف مواطن خلال نصف ساعة فقط من بدأ الانقلاب في مدينتي انقرة وإسطنبول فقط[٤].

---

(١) محمد جمال احمد، "قراءة في محاولة الانقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦"، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد ٣ (برلين: ٢٠١٧)، ص٣٥.

(٢) محمد جمال احمد، مصدر سابق، ص٣٧.

(٣) مراد يشيل تاش،"محاولة الانقلاب العسكري التي اجهضت في تركيا العملية، الردود، الافاق"، مجلة رؤية التركية، العدد٣ (القاهرة:٢٠١٦)، ص١٩٣.

(٤) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق، ص٥.

ثامناً: الموقف الدولي والعربي من محاولة الانقلاب، لاسيما الموقف الأمريكي والاوربي، اذ كان الموقف الأمريكي متذبذب طوال ساعات الانقلاب، ففي الساعات الأولى كان الامريكان مؤيدين لهذه المحاولة لكن مع الساعات الأخيرة لها تحول الموقف الأمريكي الى موقف داعم لحكومة اردوغان واستقرار تركيا، اما الموقف الأوربي كان معارضاً لها منذ بدايتها معتبراً إياها محاولة لزعزعة استقرار تركيا، ويعود سبب اتخاذ دول الاتحاد الأوربي لهذا الموقف كونها غير مستعدة في هذا الوقت لان تواجه دولهم حالة عدم الاستقرار والتدهور الأمني لسوريا وتركيا معاً، كما دعمت معظم الدول العربية ودول الخليج العربي الحكومة التركية معلنة رفضها الصريح لهذه المحاولة الانقلابية[١].

لعل هذه تعد ابرز الأسباب التي أدت لفشل الانقلاب العسكري في ١٥/تموز/٢٠١٦، مع ضرورة الإحاطة بان ذاكرة المواطنين الاتراك تحمل الكثير من المشاهد التاريخية المؤلمة لتدخلات الجيش المتكررة في الحياة السياسية وما رافق هذه التدخلات من انتهاكات صارخة لحقوق الانسان وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وفي المقابل تظهر جلياً التحولات التي رسخها حزب العدالة والتنمية على عدة مستويات يقف في مقدمتها القضاء والجيش والأجهزة الاستخبارية لمنع عودة البلاد الى منزلق الانقلابات العسكرية مجدداً.

المبحث الثالث: عملية صنع السياسة العامة في تركيا.تمتاز عملية صنع السياسة العامة بأن لها دور مهم في حياة الدول وتطور شعوبها، وان الصياغة الصحيحة لها تتطلب توفر امران مهمان أولها استقرار النظام السياسي، اما الامر الثاني فهو التفاعل والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من اجل إنجاح أي سياسة عامة ووضعها موضع التنفيذ.

المطلب الأول: الجهات الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة في تركيا. يمكن تقسيم الجهات الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع السياسية العامة في تركيا على النحو الاتي:

(١) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق، ص٤٠.

اولاً: المؤسسات الرسمية: ان للمؤسسات الرسمية دوراً مهماً وفعالاً في كافة مراحل عملية صنع السياسة العامة، ويمكن تقسيم هذه المؤسسات على النحو الاتي:

١. الدستور: يحدد الدستور في جميع الأنظمة السياسية المؤسسات القانونية الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة، والية تكوين هذه المؤسسات (تشريعية، تنفيذية، قضائية) والعلاقة فيما بينها، واختصاصات كل سلطة منها، وقد عالج الدستور التركي في القسم الثالث منه شؤون السلطات الثلاث من حيث اليــة التكوين، وعـدد

الأعضاء، وتوزيع الاختصاصات، ويتألف الدستور التركي لعام ١٩٨٢ النافذ من مقدمة وسبع أبواب، تضمنت هذه الأبواب (١٧٧) مادة، وقد اعطت المقدمة الدستورية أهمية للمؤسسة العسكرية بهدف الحفاظ على وحدة البلاد ولضمان سريان المبادئ الاتاتوركية التي قامت عليها الجمهورية التركية[١]، ويلاحظ عند الاطلاع على

مضامين الدستور التركي النافذ لعام ١٩٨٢، ان له دور فعال ومؤثر في عملية صنع السياسة العامة، اذ يحدد القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقة بين السلطات الثلاث، وكذلك يبين ما للمواطنين من حقوق وماعليهم من واجبات، ويبين توجهات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة لما سبق ان الدستور يتبنى الأيديولوجية الاتاتوركية وانعكاسها بشكل واضح على عملية صنع السياسة العامة في تركيا[٢].

٢. السلطة التشريعية: وتعد من الأركان الرئيسية في النظام السياسي بسبب ماتلعبه من دور مهم على صعيد تشريع القوانين او من خلال ماتمارسه من دور رقابي، وبحسب الدستور التركي يعد المجلس الوطني الكبير هو السلطة التشريعية في الجمهورية التركية واعلى سلطة في البلاد، ويتألف من (٥٥٠) عضواً يتم انتخابهم من قبل الشعب بالاقتراع العام المباشر ولمدة أربعة

---

(١) وصال نجيب العزاوي، "بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد ٥-٦ (بغداد: ٢٠٠٤)، ص٣.

(٢) جلال عبدالله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨)، ص١٥.

اعوام[١]، يعتمد المجلس في عمله على نظام اللجان لتشمل كافة الاختصاصات ويناط بها اعداد الصياغات الأولية للتشريعات كل لجنة ضمن اختصاصها، كما يشرف المجلس على اعمال مجلس الوزراء وتخوله صلاحيات اصدار المراسيم التي لها قوة القوانين، كما يصادق المجلس على الاتفاقات الدولية[٢]، ومن الناحية الفعلية لايسهم المجلس الوطني بشكل مؤثر في عملية صنع السياسة العامة، اذ ان صلاحياته مقيدة من قبل الحكومة التي تمتلك الأغلبية البرلمانية، كما ان الدور الرقابي يبقى دور شكلي ايضاً كونه مستمد من دور الأحزاب التي شكلت الحكومة ومدى جديتها في محاسبتها عن اعمالها[٣].

٣. السلطة التنفيذية: تتألف السلطة التنفيذية في تركيا بموجب دستور العام ١٩٨٢ النافذ من الاتي:

أ. رئيس الجمهورية: هو رئيس الدولة الأعلى وضامن وحدة البلاد، ينتخب من قبل الشعب بالاقتراع العام المباشر ومدة الرئاسة خمس سنوات قابلة للتجديد لولايتين كحد اقصى، وحسب التعديل الدستوري في العام ٢٠٠٧ [٤]، وقد منح الدستور التركي لعام ١٩٨٢ النافذ سلطات واسعة للرئيس على حساب مجلس الوزراء والمجلس الوطني على مستوى صنع القرار الداخلي والخارجي وقد انعكس هذا التعديل على حجم الدور الذي لعبه الرئيس في عملية صنع السياسة العامة[٥].

ب. مجلس الوزراء: ويمثل اهم المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة العامة، ويعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية ومن بين أعضاء المجلس الوطني، وبدوره يقوم رئيس الوزراء باختيار كابينته الوزارية من بين أعضاء المجلس الوطني ايضاً بموجب المادة (١٠٩) من الدستور التركي لعام ١٩٨٢ النافذ[٦]، ويعد اشراف رئيس مجلس الوزراء على تنفيذ السياسات

---

(١) علي حسن باكير، "محددات فهم العلاقات التركية- الإسرائيلية"، **مجلة اراء حول الخليج**، مصدر سابق، ص٢٨.
(٢) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص١٦.
(٣) وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق، ص٦-٧.
(٤) عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسات العامة** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص١٤٦.
(٥) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص٢٠.
(٦) Turkiye Cumhuriyeti Anayasi, Tarihi 1982, A.G,E, madde (109).

العامة للحكومة من ابرز مهامه وان يضمن تنفيذها بالشكل المطلوب من خلال اتخاذ مايلزم سواء اصدار قرارات وتطبيق القوانين او اقتراح مشروعات القوانين وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، إضافة الى اختصاصات أخرى حددتها المادة (١٧٧) من الدستور[١].

٤. السلطة القضائية: تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية التامة بموجب دستور العام ١٩٨٢ النافذ، وتتكون من عدة محاكم وحسب الاختصاص (محكمة الاستئناف، المحكمة العسكرية الإدارية، محكمة المنازعات، محكمة تنازع الاختصاصات القضائية، المحكمة الدستورية)، وتعد المحكمة الدستورية اعلى هيئة قضائية في تركيا وتتألف من (١١) عضواً اصلياً و (٤) أعضاء احتياط يتم اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية[٢]، ان للسلطة القضائية دور غير مباشر في عملية صنع السياسة العامة ويظهر هذا الدور جلياً من خلال اخذ

النظام التركي بمبدأ المراجعة القضائية، اذ يكون من ضمن اختصاصات ومهام المحكمة الدستورية سلطة الرقابة على دستورية القوانين وإلغاء بعض القوانين في حال مخالفتها لاحكام الدستور[٣].

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية: ان للمؤسسات غير الرسمية التركية دوراً مهماً وفعالاً في كافة مراحل عملية صنع السياسة العامة، ويمكن تقسيم هذه المؤسسات على النحو الاتي:

١. الأحزاب السياسية: تمثل الأحزاب احد اهم قنوات المشاركة السياسية للمواطنين، اذ انها تؤدي مهمة التعبير عن اولويات الافراد وحاجاتهم العامة والسعي لتحقيقها من قبل الجهات الرسمية (الحكومة)، وقد لعبت الأحزاب التركية دوراً مهماً في توجيه الساحة المجتمعية تماشياً مع ظروف ودواعي تأسيسها إضافة الى افكارها وتطلعاتها[٤]، اما مايتعلق بدورها في عملية صنع

---

(١) same source, madde (117).

(٢) علي حسين باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية"، في: محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٠)، ص٣٠.

(٣) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،١٩٨٩)، ص٤٥٩.

(٤) عبد الزهرة شلش العتابي، **توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،٢٠٠٢)، ص١٨٣-١٨٤.

السياسة العامة ففي بعض المواقف يفرض عليها اتباع سياسات تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة التركية، كما ان هنالك علاقة طردية مع المؤسسة العسكرية فيما يتعلق برسم السياسات العامة فكلما كانت الأحزاب متفقه فيما بينها كانت تلعب دور اكبر في جانب رسم السياسات العامة للدولة، وعلى نقيض ذلك اذا كانت متباينه في مواقفها فان دورها يقل في هذا الجانب لصالح المؤسسة العسكرية[١].

٢. جماعات الضغط والمصالح: تلعب هذه الجماعات دوراً مهماً في توجيه عملية صنع السياسة العامة حسب اهداف وتوجهات كل جماعة، وعلى صعيد الساحة المجتمعية التركية توجد العديد من هذه الجماعات وتتباين في توجهاتها وأهدافها وتعمل على خدمة أعضاؤها وتسعى لتحقيق مصالحهم من خلال بلورة حاله من الانسجام بين إستراتيجيات الدولة الكبرى مع مصالحها ويترجم هذا الانسجام من خلال مايتم ادراجه في السياسات العامة للدولة لتحقيق غايات واهداف هذه الجماعات[٢].

٣. وسائل الاعلام: وتعتبر القناة الرئيسية للتعبير عن الرأي العام ومواقفه تجاه المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة[٣]، لذا فان لها الأثر الفاعل في توجيه السياسات العامة التي تضعها الحكومة، كما تلعب وسائل الاعلام المستقلة عن سيطرة الدولة دوراً اكبر في توجيه الرأي العام وتعد قنوات رئيسية لعرض الطروحات والتوجهات التي لاتكون بالضرورة منسجمة مع توجهات الحكومة وسياساتها العامة[٤].

---

(١) احمد السيد تركي، الأحزاب العلمانية في تركيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٣ (القاهرة:١٩٩٨)، ص١٤٨-١٤٩.
- النقابات العمالية (النقابات العمالية التركية، اتحاد النقابات التقدمية، الاتحاد النقابي لحق العمل).
- جماعات رجال الاعمال (اتحاد الغرف والبورصات التركية، جمعية رجال الصناعة والاعمال الاتراك، جمعية رجال الاعمال الشبان، جمعية رجال الاعمال والصناعيين المستقلين).
- النقابات المهنية (نقابة المحامين، نقابة الصحفيين، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين، نقابة الصيادلة، .....).
- الجماعات الدينية وهي من اهم الجماعات المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة (الطريقة النقشبندية، الطريقة القادرية، الطريقة التيجانية، الطريقة النورجية، الطريقة السليمانية، يهود الدونمة).

(٢) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص١١٢-١١٣.
(٣) إبراهيم خليل العلاف، تركيا المعاصرة، مصدر سابق،ص٤٨٣.
(٤) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص١٢٦-١٢٧.
- تمثل وسائل الاعلام (التلفزيون، الإذاعة، الصحافة، مواقع التواص الاجتماعي (الاعلام الالكتروني))

٤. الرأي العام: تسعى الحكومات لتعبئة اكبر قطاع ممكن من الرأي العام تأييداً لسياساتها، ومن هنا تأتي أهمية الرأي العام في صنع السياسة العامة وتوجيهها، وعلى الرغم من الازمات الداخلية والخارجية في تركيا الا ان الرأي العام استطاع من التأثير على سياسات الحكومة ومن الأمثلة على ذلك استطاع الرأي العام التركي من التأثير على حكومته بلاده من منع مشاركتها في حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣[١].

المطلب الثاني: عملية صنع السياسة العامة في تركيا قبل المحاولة الانقلابية ١٥/تموز/٢٠١٦. اتسمت هذه المرحلة بكونها مرحلة تنافس وصراع بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية والمدنية في مجال صنع السياسات العامة في تركيا، ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى مرحلتين أساسيتين:

أولاً: مرحلة ماقبل وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم.

كان للمؤسسة العسكرية دور مهم وبارز في عملية صنع السياسة العامة سواء كان هذا الدور مباشر أو غير مباشر ومن خلال امرين: أولهما قانون الخدمة الداخلي للقوات المسلحة التركية والذي شرع في العام ١٩٣٥، والذي تضمن بنوداً نص فيها على حق الجيش في التدخل للدفاع عن الوطن والشعب ضد الأعداء الخارجيين والداخليين، فبدأ الجيش يفسر هذه المادة على ان له وضيفة وصائيه على الحكومات التركية المتعاقبة وبصيغ

سياسية وايديولوجية وليست عسكرية فقط، وبدأ يعطي لنفسه امتيازات تجعل من تدخله في عملية صنع السياسة العامة امراً طبيعياً ويتثمل ذلك بعدة جوانب منها المشاركة الفعلية للعسكر في دوائر صنع القرار السياسي، دور المؤسسة العسكرية في التشريعات وخصوصاً الدفاعية منها، ممارسة دور الموظفين الكبار في دوائر الخدمة المدنية، دورهم في نشاطات الشركات الأجنبية الفاعلة في تركيا، وتدخلهم في النظام القضائي[٢]، وثانيهما مجلس الامن القومي والذي

(١) ارجيلوس نسرين، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية، **مجلة قضايا معرفية**، العدد ٢ (الجزائر:٢٠١٨)، ص٥٦.

(٢) دينا هاتف مكي، "مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد ١٣(تكريت:٢٠١٨)، ص١٢٠-١٢١.

تشكل وفق دستور العام ١٩٦١ المادة (١٢٦) منه ، ويتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس هيئة الأركان العامة، وقيادات القوات البرية والبحرية والجوية، والقائد العام للجندرمة، وللمجلس امانة عامة يعمل فيها مايزيد عن (٦٠٠) موظف يرأسهم امين عام يكون برتبة جنرال يتم تعيينة من قبل رئيس هيئة الأركان ويعاونه في أداء اعماله مجموعة من المستشارين والخبراء في مختلف الاختصاصات، ويمتلك صلاحيات واسعة في مختلف الاختصاصات التنفيذية والتشريعية والرقابية، وله سلطة عليا على جميع المؤسسات الرسمية وله الحق في طلب كافة المعلومات من الدوائر والوزارات لتنفيذ مصالح الدولة العليا، وللمجلس حق الاعتراض على عمل مجلس الوزراء من دون إعطاء مبررات لهذا الاعتراض، وله الحق في اصدار توصيات تأخذ شكل القرارات الملزمة وواجبة التنفيذ من قبل الحكومة، رغم كون المجلس هيئة استشارية الا ان الحكومة لم تتخذ أي قرار يتناقض مع قراراته وهذا الامر ينسحب على اليه صنع السياسة العامة في تركيا انذاك[١]، وبعد انقلاب العام ١٩٨٠ وإصدار دستور العام ١٩٨٢ (النافذ) والذي تضمن تكوين المجلس واختصاصاته وفق المادة (١١١) منه، زاد بشكل كبير صلاحيات مجلس الامن القومي فيما يتعلق برسم السياسات العامة ويمكن اختصارها في النقاط الاتية[٢]:

١. وضع الأسس العامة لتحقيق الأهداف الرئيسية وإعطاء تقييم لمستويات الإنجاز ونتائجها وعلى مختلف الأصعدة التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (سياسات عامة).

٢. وضع السياسات العامة المتعلقة بالأمن القومي التركي (السياسات الأمنية).

٣. وضع السياسات والاستراتيجيات لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية وتتضمن بناء قدرات الجيش وتسليحه، السياسات الأمنية، السياسات المالية المتعلقة بتحقيق الاستقرار الداخلي.

٤. اتخاذ الإجراءات لتأمين الميزانية السنوية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والمالية والخدمات العامة (السياسات الاقتصادية).

---

(١) آيات ناصر جابر، مصدر سابق، ص٧٧٩.
(٢) وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق، ص١٢-١٣.

٥. اتخاذ قرارات بالقبول او الرفض حول الاتفاقيات الدولية بين تركيا والدول الأجنبية الأخرى، او الاتفاقيات التي ستبرم مستقبلاً (السياسات العامة الخارجية).

يلاحظ مما تقدم ان للمؤسسة العسكرية دور مهم وبارز في عملية صنع السياسة خلال هذه المرحلة وربما يعود سبب ذلك الى التنظيم الداخلي المحكم والاستقلالية في اختيار عناصرها القيادية، قوة الوضع السياسي لها، عدم ارتباطها بوزارة الدفاع والارتباط الشكلي برئيس مجلس الوزراء، ضخامة عدد القوات المسلحة اذ تأتي بعد الولايات المتحدة الامريكية من بين دول حلف شمال الأطلسي، استقلالية موازنتها المالية[١].

ثانياً: مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم (٢٠٠٢-٢٠١٦).

شهدت هذه المرحلة قيام حزب العدالة والتنمية والذي اسسه رجب طيب اردوغان في ١٤/اب/٢٠٠١، بمحاولة احتواء او ترويض المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بدورها في عملية صنع السياسة العامة، وقد تأسس الحزب في ظل مرحلة شهدت اعلى درجات التوتر بين الأحزاب الدينية والنظام المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية خصوصاً بعد اقصائها لحكومة نجم الدين اربكان ذات الصبغة الإسلامية واتهامها بسعيها لتغيير ايديولوجية النظام واسلمت مؤسساته والانقلاب على المبادئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية [٢]، ونتيجة للازمات السياسية والاقتصادية قررت حكومة بولند اجاويد الائتلافية اجراء انتخابات مبكرة في ٣/ تشرين الثاني/٢٠٢٢، وقد شارك حزب العدالة والتنمية بهذه الانتخابات وحصل على (٣٤,٢%) من اجمالي أصوات الناخبين وهي اعلى نسبة من الأصوات مكنت الحزب من تشكيل الحكومة برئاسة اردوغان بعد ان امتلك الحزب (٣٦٣) مقعداً في المجلس الوطني من اصل (٥٥٠) مقعد بذلك استطاع الحزب من وضع حد للائتلافات في تشكيل الحكومات التركية[٣]، وقد ركزت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ بداية تشكيلها على اجراء عملية اصلاح

---

(١) جلال عبدالله معوض، مصدر سابق، ص٢٩١.

(٢) مصطفى محمد الطحان، **تركيا التي عرف من السلطان الى نجم الدين اربكان ١٨٤٢-٢٠٠٦** (الكويت: مطبعة الخليج العربي،٢٠١٦)، ص٣٥.

(٣) معمر خولي، "الإصلاح الداخلي في تركيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**(الدوحة:٢٠١١)، ص٥.

سياسي واقتصادي شاملة وترسيخ قيم الديمقراطية وتحويلها الى ثقافة شعبية والعمل على تعزيز مفهوم دولة المؤسسات للحد من هيمنة

المؤسسة العسكرية على القرار السياسي وعلى عملية صنع السياسة العامة بشكل خاص[١]، ففي مجال الإصلاح السياسي وضعت الحكومة سياسات عامة تتضمن اشاعت روح المواطنة ورفض سياسة الاقصاء التي تقوم على أساس التفرقة والتمييز بين أبناء البلد الواحد على أساس العرق او الدين أوالمذهب، والاعداد لمشروع دستور مدني جديد يأخذ بالاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصوصيته واحتياجاته، وتعزيز استقلالية القضاء، وفي مجال ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وضعت الحكومة سياسات عامة تضمنت الغاء عقوبة الإعدام، تحديث أنظمة السجون، حماية السجناء من التعذيب، منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، إلغاء جرائم الرأي، الاقرار بأسبقية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين والتشريعات الداخلية بما يتعلق بمجال حقوق الانسان[٢]، اما مايتعلق بالإصلاح الاقتصادي فقد وضعت حكومة العدالة والتنمية سياسات اقتصادية ارتكزت على تبني سياسية تقشفية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتطوير القدرات التنافسية للصناعات المحلية وإصلاح النظام المصرفي والمالي ومكافحة الفساد والرشوة في القطاعين العام والخاص كان من نتائجها تقليل الدين العام التركي من نسبة (٤٦%) عام ٢٠٠٢ الى نسبة (١٢%) عام ٢٠١٤، وتقليل نسبة البطالة من (١٧%) الى (٣%) للفترة ذاتها، واستقرار سعر العملة من أربعة الاف ليرة تركي للدولار الواحد الى (٢,٣) ليرة تركي للدولار الواحد بحلول نهاية العام ٢٠١٤، ارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد الى (١١,٢٠٠) الف دولار عام ٢٠١٤ بعدما كان لايتجاوز (٣٤٠٠) الف دولار في العام ٢٠٠٢، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الى أكثر من (٦٩٠) مليار دولار عام ٢٠١٥ بعدما كان لايتجاوز ال (٢٣٦) مليار دولار في العام ٢٠٠٢، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية

(١) سعد عبد العزيز المسلط، "حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضر والحجاب"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ١٧ (الموصل: ٢٠٠٩)، ص٢١٧.

(٢) طارق عبدالجليل، الجيش والحياة السياسية تفكيك القبضة الحديدية، في: محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٠)، ص١٧-١٨.

التي انعشت الاقتصاد التركي واخرجته من ازمته الخانقة ليصبح اقوى ثالث اقتصاد عالمي نمواً بعد سنغافورة وتايوان[١]، اما على مستوى السياسات العامة الاجتماعية فقد سعت

الحكومة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي انطلاقاً من مبدأ ترسيخ مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب وعمدت لتعزيز الحريات الشخصية وتعديل القوانين المتعلقة بهذا الجانب مثل قانون العقوبات وقانون العمل وإصلاح المؤسسات والمرافق العامة والبنى التحتية وتعزيز المرافق التكنولوجية[٢]، اما على صعيد السياسات العامة الخارجية فقد اعتمد الحكومة التركية خمسة مبادئ عملية في وضعها للسياسات الخارجية وعلى النحو الاتي[٣]:

---

(١) نور قيس عبود، "الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا (حزب العدالة والتنمية والسياسة العامة الاقتصادية انموذجاً)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد ٧٠ (بغداد:٢٠٢٢)، ص٢٣٠. للمزيد ينظر: فؤاد نهرا، "الاتجاهات السياسية في اوربا وقضية انضمام تركيا"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١١٦(بيروت: ٢٠٠٤)، ص٧٨.

(٢) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المراجعة الوطنية الطوعية ٢٠١٦ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ٢٠٢٠) متاح على الرابط: (٢٠٢٤/٨/٥) https://2cm.es/JpBr

- قامت حكومة اردوغان بمجموعة إجراءات للحد من هيمنه المؤسسة العسكرية على عملية صنع السياسة العامة ومن هذه الإجراءات تعديل قانون مجلس الامن القومي وعلى النحو الاتي:

١. جعل دور مجلس الامن القومي استشاري فقط، والحد من دوره التنفيذي واقتصاره على مهمة حفظ الامن وحصر سياسته بهذا الخصوص فقط.
٢. تقليص الدور الرقابي والتشريعي للأمانة العامة لمجلس الامن القومي وجعلها مقتصرة على تنفيذ مايوكل اليها من مهام من قبل المجلس.
٣. أصبحت المؤسسة العسكرية وعناصرها يخضعون للمحاسبة المالية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بعد ان كانوا مستثنين من الرقابة المالية.
٤. الغاء منصب الممثل العسكري من المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون، ولم يعد هنالك سيطرة عسكرية على المؤسسة المدنية.
٥. السماح للقضاء بمقاضاة العسكريين وبأثر رجعي، والسماح بمقاضاتهم من قبل سلطة مدنية.
٦. إعطاء البرلمان بالاشتراك مع وزارة المالية صلاحيات المراجعة السرية للنفقات المالية للمؤسسة العسكرية.
٧. قيام البرلمان بإصدار تعديل لقانون الخدمة الداخلي للجيش التركي، وتحديداً المادة (٣٥) من القانون (حصر مهمة الجيش في حماية البلاد من الاخطار الخارجية فقط) والذي حدت بشكل كبير من تدخل الجيش في الحياة السياسية.
٨. زيادة قوة نفوذ السلطة المدنية من خلال توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وجعلت انتخاب الرئيس بصورة مباشرة من قبل الشعب وليس من قبل البرلمان كما كان سابقاً.

إبراهيم خليل العلاف، **التقرير الاستراتيجي السنوي الأول لمركز الدراسات التركية ٢٠٠١-٢٠٠٢**، مركز الدراسات الإقليمية (الموصل:٢٠٠٢)، ص٣٩.

(٣) علي حسين باكير، مصدر سابق، ص٧٠.

١. مبدأ تصفير المشكلات بين تركيا وجيرانها الى نقطة الصفر.

٢. مبدأ دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية، وتهدف لاتخاذ إجراءات وقائية قبل وقوع الازمة.

٣. مبدأ العلاقات التكاملية مع الأطراف الخارجية المهمة.

٤. مبدأ الدبلوماسية النشطة، التي تهدف لتحقيق دور أكبر لتركيا في العلاقات الدولية.

٥. مبدأ اتباع أسلوب دبلوماسي جديد، يجعل من تركيا مهيئة للعب دور مركزي وحيوي على الساحتين الإقليمية والدولية.

يلاحظ مما تقدم ان تبني حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان لسياسات عامة طموحة واضعه نصب اعينها هدف انضمام تركيا للاتحاد الأوربي فأنها بالوقت ذاته تناغم القوى العلمانية المتخوفة من الخلفية الدينية لحزب العدالة والتنمية والتي تسيطر بدورها (أي القوى العلمانية) على معظم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تركيا مثل رئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية العليا والمؤسسة العسكرية وجزء كبير من النقابات ووسائل الاعلام.

المطلب الثالث: عملية صنع السياسة العامة بعد المحاولة الانقلابية في ١٥/تموز/٢٠١٦.

عرفت تركيا العديد من التحولات التي مست توجهات سياساتها العامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الا ان المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز ٢٠١٦، قد هزت كيان الدولة في تركيا وقد وجدت الحكومة نفسها ملزمة باتخاذ سياسات تكون متوافقة مع سرعة الاحداث واهميتها وتداعياتها تستند في صياغتها على استقرار الأوضاع الداخلية وضبط الامن والقضاء على البيروقراطية (إعادة هيكلية مؤسسات الدولة) وابعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية بشكل تام[١]، تضمنت هذه الحزمة من السياسات المجال السياسي والدستوري اذ طرح كل من حزب العدالة والتنمية (الحاكم) وحزب الحركة القومية في تشرين الأول /٢٠١٦، أي بعد اقل

(١) احمد سلمان محمد، "محاولة الانقلاب العسكري في تركيا تموز ٢٠١٦ واثره على سياسة تركيا الإقليمية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد ٥٨(بغداد:٢٠١٧)، ص٨٩.

من ثلاثة اشهر من المحاولة الفاشلة مشروع التعديلات الدستورية* والذي شمل عدة مواد كان ابرزها التحول من النظام

البرلماني الى النظام الرئاسي، كما تضمنت التعديلات جوانب مهمة في عمل واختصاصات مؤسسات الدولة والقطاع الخاص[١]، وساهمت بشكل كبير في تدعيم سيطرة السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية وبالنتيجة اضعاف دورهم في عملية اتخاذ القرار السياسي وفي عملية صنع السياسة العامة على حد سواء، اذ لم يعد هنالك قضاة عسكريين داخل المحكمة الدستورية، ويكون ارتباط رئاسة الأركان برئيس الجمهورية، وجعل المؤسسة العسكرية تحت رقابة مجلس الدولة (جهة مدنية)، الغاء القانون العسكري الذي كان يتذرع فيه الجيش لفرض الحكم العسكري على البلاد، الغاء الاكاديميات العسكرية واستبدالها بجامعة الدفاع الوطني، ترسم سياسات الامن القومي من قبل رئيس الجمهورية حصراً، يحق للرئيس اصدار مراسيم رئاسية تخص مختلف شؤون الحكم في البلاد[٢]، اما في مجال حقوق الانسان فقد تواصلت الإجراءات الحكومية التي تهدف لتعزيز السيطرة على الأوضاع الداخلية في البلاد، اذ أعلنت حالة الطوارئ وجرى تنفيذ العديد من حملات الاعتقال في مختلف قطاعات الدولة وقد نالت المؤسسة العسكرية الجزء الأكبر من هذه الحملات، وقد وصل اجمالي المعتقلين الى مايزيد (٤٧٠) الف معتقل، كما اعلن الرئيس اردوغان اغلاق مايزيد عن (٩٥٠) مدرسة، اما

* أبرز التعديلات التي وافق عليها البرلمان التركي في ٢٠ كانون الثاني٢٠١٧: (زيادة عدد النواب من ٥٥٠ الى ٦٠٠ نائب، تخفيض سن الترشح للانتخابات العامة من ٢٥ الى ١٨ عام، استخدام البرلمان صلاحياته الدستورية في الرقابة والتفتيش والحصول على المعلومات عبر وسائل التقصي البرلماني او التحقيق او السؤال الخطي او الاستجواب، جواز استمرارية علاقة=

رئيس الجمهورية بحزبه، ولاية الرئيس تكون خمسة أعوام ولايجوز تولي المنصب لأكثر من دورتين انتخابية، يجوز لرئيس الجمهورية اصدار مراسيم تتعلق باختصاصات السلطة التنفيذية، يقوم الرئيس بإعداد الموازنة العامة للدولة وتعرض على البرلمان لإقرارها، يتولى الرئيس تعيين نائبه والوزراء، يحق للرئيس اقتراح تعديل الدستور وان يعرض الموضوع على الاستفتاء الشعبي، يحق للرئيس تعيين نائب له او أكثر، يحق للرئيس اعلان حالة الطوارئ، الغاء المحاكم العسكرية، الغاء منصب رئيس الوزراء ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية بما يتناسب مع الدستور.

(١) BBC NEWS عربي، ما صلاحيات اردوغان في ظل النظام الرئاسي؟، متاح على الرابط:
https://2h.ae/QvIS (٢٠٢٤/٨/١٨)

(٢) Steven Blockmans and Sinem Yilmaz, "Turkey and the Codifioalion of Autocracy", **policy lnsights,** NO2017 (Brussels:2017), p:7.

الجامعات التي جرى اغلاقها الى (١٨) جامعة، اما المنظمات المدنية والنقابات والجمعيات المهنية فقد أغلقت الحكومة اكثر من (١٠٤) منظمة و (١١٢٥) جمعية ونقابة وجرى تحويل ملكيتها الى خزينة الحكومة التركية[١]،

وفي المجال القضائي جرى تقليص عدد أعضاء مجلس القضاة الى (١٣) عضواً بعدما كان عددهم (٢٢) عضواً، ومنح نائب وزير العدل مقعد دائم فيه، علماً ان مجلس القضاة التركي أصبح يتألف بعد اجراء التعديلات الدستورية من وزير العدل ونائبه وسبعة أعضاء يعينون من قبل البرلمان، اما بقية الأعضاء الأربعة فيتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية من خلال قائمة تضم عدة قضاة يقدمها له وزير العدل[٢]، اما على صعيد السياسات الاقتصادية فقد انتجت المحاولة الانقلابية الفاشلة في صيف ٢٠١٦ حدوث اضطرابات في الاقتصاد التركي بسبب تراجع ثقة المستثمرين وعدم الاستقرار في مؤشر الأسواق المالية، وبغية معالجة هذا الخلل وضعت الحكومة جملة سياسات من اجل تحفيز القطاعين العام والخاص كان ابرزها تأسيس مكاتب استثمار تابعة لرئاسة الجمهورية علاوة على اتخاذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية سعت لمعالجة التحديات الهيكلية وجذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد مستهدفة قطاعات مهمة مثل سوق العمل والضرائب والطاقة، كما سعت الحكومة من خلال رسم سياسات اقتصادية متوسطة الأمد بغية توسيع الاقتصاد وتعزيز الصناعة الداخلية وتقليل الاعتماد على الواردات إضافة الى تأسيس صندوق الثروة السيادي، وتعزيز الصناعات الاستخراجية وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مع مختلف دول العالم[٣]، اما في جانب السياسات الاجتماعية والثقافية فقد ولدت المحاولة الانقلابية تحولات في مختلف المواقف والسلوكيات للمجتمع التركي ربما كان من ابرز صورها التلاحم بين المواطنين والقوات الأمنية في ١٦ تموز ٢٠١٦، اذ رسخ هذا التلاحم الانتماء الجماعي للمواطنين وعزز من الوحدة الوطنية بين مختلف أطياف الشعب التركي، كما

(١) Yossef Bodansky,"The Military Coup in Turkey initial observations", **Ispsw Journal**, NO 43,(Berlin:2016),p:5.

(٢) Steven Blockmans and Sinem Yilmaz, previous source, p: 8.

(٣) مالذي تغير في تركيا منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف ٢٠١٦، مقالة متاحة على الرابط: (٢٥/٨/٢٠٢٤)

https://2cm.es/MfEs

يلاحظ ان تركيا أصبحت ملجأ لملايين المهاجرين السوريين، اذ أدى لحدوث تغييرات في الأنماط السكانية في بعض المدن والمناطق التركية، وقد مثلت هذه الهجرة تحديات امام السياسات الاجتماعية التي وضعتها الحكومة، اذ شكلت ضغوط اجتماعية واقتصادية على البلاد علاوة ان الحكومة قد استثمرت هذا الملف للضغط على دول الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية[١]، اما على صعيد السياسات الخارجية فقد شهدت تحولات كبيرة جاءت كرد فعل على فشل المحاولة الانقلابية والمواقف الإقليمية والدولية منها، فاتخذت الحكومة سياسات خارجية جديدة تكون متوافقه مع الموقع الجيو– ستراتيجي لتركيا، والمصالح الاقتصادية والامن القومي خصوصاً بعد بروز تنظيم (داعش) الإرهابي والخطر الذي شكله على المنطقة برمتها، كذلك سعت السياسة الخارجية التركية لتحقيق نوع من التوازن تجاه دول الشرق والغرب ومحاولتها الاستفادة من حلفاء جدد[٢]، يلاحظ مما تقدم الرئيس اردوغان ومن خلفه الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية قد استغلت فشل المحاولة الانقلابية لتمنح لنفسها حق المبادرة في إدارة الدولة، وعملت على تحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية عموماً وعملية صنع السياسة العامة خصوصاً، ووضعت سياسات عامة جديدة زادت من قوة وسيطرت السلطة المدنية على حساب السلطة العسكرية التي كان لها اليد الطولى في مجال صنع السياسات العامة حتى وصول حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، لتأتي المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٦ تموز ٢٠١٦ لتضع حد نهائي لتدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة العامة.

الخاتمة والاستنتاجات: أن دراسة تأثير الانقلابات العسكرية على عملية صنع السياسة العامة في تركيا دفعنا للنظر في طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية على مختلف المراحل التي مرت بها الحياة السياسية التركية، اذ سعى الجيش ومنذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على انقاض الإمبراطورية العثمانية الى تأكيد دوره الفعال في توجيه السياسة العامة للدولة فتوسع دور الجيش وقادته واكد رفضه لاي سياسة تؤدي الى معارض المبادئ العلمانية التي قامت عليها الدولة واتخذتها ذريعة للقيام بالعديد من الانقلابات العسكرية التي اثرت سلباً على

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) احمد أبو دحدوح، "انقلاب على الانقلاب في تركيا"، **صحيفة العرب** (لندن)، ١٨ تموز ٢٠١٧.

الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي في البلاد، لتظهر طيلة تلك الفترة بانها القوة المسيطرة على عملية صنع السياسة العامة على الرغم من وجود العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية برسم تلك السياسات، الا ان نفوذ المؤسسة العسكرية بدأ يتراجع منذ العام ٢٠٠٢ والذي شهد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ويعود سبب ذلك الى الهدف الذي اعلنه الحزب بأبعاد نفوذ الجيش وقادته عن الحياة السياسية لجعل البلاد اكثر مدنية، الا ان المؤسسة العسكرية قد رفضت هذا التوجه المعلن للحزب وحكومته لتنتج حالة من الصراع بين المؤسستين (المدنية والعسكرية) نتج عنها قيام المحاولة الانقلابية في ١٦ تموز ٢٠١٦، وقد انتجت هذه المحاولة مزيد من الضغط الحكومي والجماهيري على المؤسسة العسكرية لتحجيم دورها بشكل تام ومنع تدخلها في الحياة السياسية من خلال عدة إجراءات حكومية وتشريعية تمثلت في اجراء التعديلات . الدستورية والتحول الى النظام الرئاسي وتعزيز استقلالية مؤسستي القضاء والتعليم وابعاد الجنرالات المشكوك بعدم ولائهم للحكومة، لتخرج عملية صنع السياسة العامة من سيطرة وتوجهات المؤسسة العسكرية التركية على مدى مايقارب القرن من الزمن لتصبح اخيراً تحت سيطرة القوى والمؤسسات المدنية في سابقة لم تشهدها الساحة السياسية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣، ومن خلال دراستنا توصلنا الى الاستنتاجات الاتية:

١. أن السياسة العامة عبارة عن مجموعة خطط وبرامج تعتمدها الحكومة بغية معالجة القضايا العامة وتحقيق رفاهية المجتمع، وتمر بالعديد من المراحل حتى تنتهي بواقع ملموس يستشعره المواطن.

٢. أن عملية صنع السياسة العامة هي عملية سياسية تشترك في صناعتها مجموعة من المؤسسات الرسمية (تشريعية، تنفيذية، قضائية) وغير الرسمية (أحزاب سياسية ، جماعات ضغط ومصالح، رأي عام، وسائل اعلام، قطاع خاص، شركات متعددة الجنسيات).

٣. عانت الدولة والمجتمع في تركيا من تفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية رافقها حالة من الاختلال والترهل في السياسات العامة للدولة، وغياب قطاعات مهمة عن

المساهمة في صياغتها بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على صناعة هذه السياسات ولو بصورة غير مباشرة.

٤. رغم الطابع المؤسسي الذي اتسمت به عملية صنع السياسة العامة منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣، الا ان المؤسسة العسكرية بقيت هي اللاعب الأقوى والمؤثر في توجيه هذه السياسات حسب رغباتها ومصالحها حتى العام ٢٠٠٢.

٥. اعتمدت المؤسسة العسكرية على الاليات الدستورية والقانونية في تنصيب نفسها حامية للعلمانية وللمبادئ الاتاتوركية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة، وهي الذرائع التي طالما تبنتها في تبرير العديد من الانقلابات العسكرية التي قامت بها طيلة الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وهو ماانعكس سلباً على حالة الاستقرار السياسي في البلاد وفشل معظم السياسات العامة في تلك الفترة.

٦. عند وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في العام ٢٠٠٢ وحمله شعار ابعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية ولدت حالة من الصراع والتنافس بين السلطتين المدنية والعسكرية، انتهج فيها الحزب وحكوماته المتعاقبة سياسة النفس الطويل والمناورة معتمداً على نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها، علاوة عن السياسات الخارجية التي عملت على تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية، ليعمل على تحييد تدخلات المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة العامة وابعاد تهديداتها بالانقلاب العسكري الذي طالما شكل خطرا على التجربة الديمقراطية لتركيا.

٧. مثلت حالة التهميش والاقصاء التي بدأ يشعر بها جنرالات الجيش التركي سبباً رئيساً في قيام المحاولة الانقلابية في ١٦ تموز ٢٠١٦، والتي افشلتها عدت عوامل كان أبرزها حالة التلاحم بين أبناء الشعب والقوات الأمنية وشعبية الرئيس رجب طيب اردوغان والصورة السلبية التي تحملها ذاكرة المواطن التركي عن مأسي الانقلابات واثارها السلبية.

٨. مثلت المحاولة الانقلابية في صبيحة يوم ١٦ تموز ٢٠١٦، المسمار الأخير في نعش تدخلات المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة العامة، اذ عملت الحكومة والبرلمان مستندين على حالة الدعم الشعبي الغير مسبوق باتخاذ إجراءات تشريعية وسياسية لتحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وبشكل نهائي.

٩. اثرت التحولات السياسية التي جرت في تركيا وعلى مدى الفترات السابقة سلباً وايجاباً في عملية صنع السياسة العامة وتوجهاتها ومستويات نجاحها والفاعلين المؤثرين فيها.

١٠. تواجه تركيا اليوم العديد من التحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والتي ينبغي مواجهتها من قبل الرئيس رجب طيب اردوغان وحكومته من خلال تبني سياسات عامة أكثر فاعلية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

المراجع

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١. احمد، فيروز، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري (بغداد: بيت الحكمة،٢٠٠٠).

٢. الجواهري، عماد، النظام السياسي التركي، في: إبراهيم خليل العلاف، **تركيا المعاصرة** (الامارات العربية المتحدة: مجلة شؤون اجتماعية،١٩٩٨).

٣. الطحان، مصطفى محمد، **تركيا التي عرف من السلطان الى نجم الدين اربكان ١٨٤٢-٢٠٠٦** (الكويت: مطبعة الخليج العربي،٢٠١٦).

٤. العتابي، عبد الزهرة شلش، **توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،٢٠٠٢).

٥. الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،٢٠٠١).

٦. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التداعيات المحتملة لتنحي داود اوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا** (الدوحة: ٢٠١٦).

٧. اندرسون، جيمس، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

٨. بابلا، دلشاد محمد، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية ١٩٨١-٢٠١٢**(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،٢٠١٢).

٩. باكير، علي حسين، "تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية"، في: محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٠).

١٠. بروكلمان، كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة: نبيه امين فارس ومنير العنبكي (بيروت: دار العلم للملايين،١٩٥٠).

١١. حسن، محمد هاني، **هيكلية نظام الحكم في تركيا وتطوره** (القاهرة: دار الأنصار،٢٠٠٨).

١٢. حسن، ياسر احمد، **تركيا البحث عن المستقبل** (بيروت: الدار العربية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٦).

١٣. رفيق، عادل، النص الكامل لمعاهدة لوزان ١٩٢٣(اسطنبول: المعهد المصري للدراسات،٢٠٢٠).

١٤. سليمان، مخلوف، **المؤسسة العسكرية التركية رصد ودراسة وتحليل** (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

١٥. سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،١٩٨٩).

١٦. عبدالجليل، طارق، الجيش والحياة السياسية تفكيك القبضة الحديدية، في: محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٠).

١٧. عبد القوي، خيري، **دراسة السياسة العامة** (الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع،١٩٨٩)، ص٤٦.

١٨. غول، محمد زاهد، **الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي** (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٧).

١٩. غول، محمد زاهد، **انقلاب تمرد ام مغامرة جنونية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦).

٢٠. مانجو، اندرو، **اتاتورك السيرة الذاتية لمؤسس تركية الحديثة**، ترجمة عمر سعيد الايوبي (أبو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة، ٢٠١٨).

٢١. محفوظ، عقيل سعيد، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسات العامة** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨).

٢٢. معوض، جلال عبدالله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨).

٢٣. يافوز، حاقان، **نحو تنوير إسلامي حركة فتح الله غولن**، ترجمة: شكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية،٢٠١٦).

ثانياً: الدوريات العلمية

١. احمد، محمد جمال، "قراءة في محاولة الانقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد ٣ (برلين: ٢٠١٧).

٢. السويداني، حامد محمد طه، "التيار اليساري في تركيا١٩٨٠-٢٠٠٢"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ٣١ (الموصل: ٢٠١٣).

٣. الصبيحي، معتز إسماعيل خلف، "صنع السياسة العامة في النظم البرلمانية: صنع السياسة الخارجية في العراق بعد التغيير دراسة حالة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد ١ (ديالى: ٢٠٢١).

٤. العزاوي، وصال نجيب، "بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد ٥-٦ (بغداد:٢٠٠٤).

٥. المسلط، سعد عبد العزيز،" حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضر والحجاب"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ١٧ (الموصل: ٢٠٠٩).

٦. باكير، علي حسين، محددات فهم العلاقات التركية- الإسرائيلية، **مجلة اراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد١٧ (ابوظبي: ٢٠١٠).

٧. بنجول، اوكتاي، "مسارات محاولة الانقلاب على حكم اردوغان"، **مجلة شؤون تركية**، العدد ٥ (القاهرة:٢٠١٦).

٨. تاش، مراد يشيل، "محاولة الانقلاب العسكري التي اجهضت في تركيا العملية، الردود، الافاق"، **مجلة رؤية التركية**، العدد٣ (القاهرة:٢٠١٦).

٩. تركي، احمد السيد، الأحزاب العلمانية في تركيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٣ (القاهرة:١٩٩٨).

١٠. جابر، ايات ناصر، "دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، العدد ٨٥ (بغداد:٢٠١٥).

١١. حسين، فاضل كاظم، "الإسلام والعلمانية في تركيا دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب ١٩٨٠"، **مجلة ديالى**، العدد ٥١ (ديالى: ٢٠١١).

١٢. سياري، صبري، "تركيا والشرق الأوسط في التسعينات"، **مجلة جامعة كركوك**، العدد ٢ (كركوك:٢٠٠٩).

١٣. صلاح، مصطفى محمد، "تركيا المتحولة من اتاتورك الى اردوغان"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الأول (برلين:٢٠١٧).

١٤. عبد القادر، عصمت برهان الدين، "منظمة دولة الخلافة في تركيا"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ٦ (الموصل:٢٠٠٧).

١٥. عبد النور، ناجي، ساحلي، مبروك، "قراءة في السياسات العامة التشغيلية في الجزائر وسبل حوكمتها"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد١٥(الجزائر:٢٠١٩).

١٦. عبود، نور قيس، "الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا (حزب العدالة والتنمية والسياسة العامة الاقتصادية انموذجاً)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد ٧٠ (بغداد:٢٠٢٢).

١٧. محمد، احمد سلمان، "محاولة الانقلاب العسكري في تركيا تموز ٢٠١٦ واثره على سياسة تركيا الإقليمية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد ٥٨(بغداد:٢٠١٧).

١٨. مكي، دينا هاتف، "مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد ١٣(تكريت:٢٠١٨).

١٩. نسرين، ارجيلوس، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية، **مجلة قضايا معرفية**، العدد ٢ (الجزائر:٢٠١٨).

٢٠. نهرا، فؤاد، "الاتجاهات السياسية في اوربا وقضية انضمام تركيا"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١١٦(بيروت: ٢٠٠٤).

ثالثاً: الصحف

١. أبو دحدوح، احمد، "انقلاب على الانقلاب في تركيا"، **صحيفة العرب** (لندن)، ١٨ تموز ٢٠١٧.

رابعاً: أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات

١. العنبكي، طه حميد، " قدرات النظم السياسية المعاصر"، محاضرة لمرحلة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد: ٢٠١٧.

خامساً: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. الجلبي، زياد عزيز حميد، السياسة الخارجية التركية ١٩٧٣-١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد,١٩٨٩

٢. بهنان، سماح سهيل، "التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسة العامة دراسة مقارنة بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، ,٢٠١٥

٣. ياسين، كوثر طه، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،٢٠٠٦.

سادساً: التقارير الرسمية

١. العلاف، إبراهيم خليل، **التقرير الاستراتيجي السنوي الأول لمركز الدراسات التركية ٢٠٠١-٢٠٠٢**، مركز الدراسات الإقليمية (الموصل:٢٠٠٢).

٢. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التداعيات المحتملة لتنحي داود اوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا** (الدوحة: ٢٠١٦).

٣. خولي، معمر "الإصلاح الداخلي في تركيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**(الدوحة:٢٠١١).

٤. مركز الجزيرة للدراسات، **بنية الانقلاب التركي دينامياته وتداعياته** (الدوحة: ٢٠١٦).

٥. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، **الانقلاب التركي الفاشل والدروس المستفادة** (الدوحة: ٢٠١٦).

٦. مركز ديلي صباح للدراسات السياسية، **انقلابات تركيا في ضوء المعطيات الجديدة** (إسطنبول:٢٠١٦).

سابعاً: المصادر الالكترونية

١. المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المراجعة الوطنية الطوعية ٢٠١٦ (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة،٢٠٢٠) متاح على الرابط: (٢٠٢٤/٨/٥)
https://2cm.es/JpBr

٢. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، متاح على الرابط : (٢٥/٦/٢٠٢٤)
https://2h.ae/weJn

٣. مالذي تغير في تركيا منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف ٢٠١٦، مقالة متاحة على الرابط:

https://2cm.es/MfEs (٢٥/٨/٢٠٢٤)

٤. BBC NEWS عربي، ما صلاحيات اردوغان في ظل النظام الرئاسي؟، متاح على الرابط:

https://2h.ae/QvIS (٢٠٢٤/٨/١٨)

ثامناً: المصادر باللغة الإنجليزية

A. Constitutions and Law and Legislation

1- Turkiye Cumhuriyeti Anayasi, Tarihi 1982, A.G,E, madde (109).

B. Books

1- Gabriel A. Almond and G.Bingham powell, **comparative politics today: A world view** (USA: Addison Wesley longman, 2000).

C. Scientific Journals

1- Steven Blockmans and Sinem Yilmaz, "Turkey and the Codifioalion of Autocracy**", policy lnsights,** NO2017 (Brussels:2017).

2- Yossef Bodansky,"The Military Coup in Turkey initial observations", **Ispsw Journal**, NO 43,(Berlin:2016).

D. Official Reports

1- Omair Anas, "Tukey After the failed Military Coup", **ICWA issue Brief** (Delhi: 2016).